في الاقتصاد الاشتراكية

(1)
المرحلة الانتقالية

عربها عن الروسية
الدكتور بدر الدين السباعي

اصدار دار الجماهير

تنبيه من الناسخ الالكتروني!

تم نسخ هذا الكراس بتصرف وذلك من خلال:

1) تطهيره من افكار شيوعية الخائن خروشوف المزيفة. وقد انجزنا هذا التطهير من خلال حذف جميع الفقرات والنصوص ذات العلاقة، و (او) اعادة صياغتها بما يتفق والنهج الماركسي – اللينيني.

2) تطهيره من نص يعبر عن افكار شوفينية الدولة العظمى.

3) تصحيح بعض الأخطاء في التعبير، الواردة في النسخة الورقية، والتي يؤدي عدم تصحيحها الى قلب المعنى المقصود. ووضعنا النصوص المشمولة بهذا النوع من التصحيح، بعد ان عكسناها بما يتفق والمعنى الحقيقي المقصود، بين معترضين [ ] كلٌ في محله.

لذا اقتضى التنويه.

الصوت الشيوعي

القانونيات الإقتصادية

لنشوء الإشتراكية وتوطّدها

1: - ضرورة المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية وجوهرها

حتمية الثورة الاشتراكية

لقد وضع كارل ماركس وانجلز ولينين، خلال تتبعهم قانونيات تطور اسلوب الانتاج الرأسمالي نظرية الثورة الاشتراكية، وسلحوا بها الشغيلة في نضالهم من أجل تصفية سيطرة الطبقات المُستثمِرَة.

وقد برهنوا على أن الرأسمالية تولِّد، في معرض تطورها، المقدمات المادية لانتقال الانسانية، ثورياً، الى التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الشيوعية الجديدة التي تعتبر الاشتراكية أول مرحلة فيها[1]. إن الانتاج الرأسمالي يبلغ درجة عالية من التعميم. ذلك أن الرأسمالية، عندما تمركز إنتاج السلع في مؤسسات جبارة قليل عددها، وعندما تطور التقسيم الاجتماعي للعمل، تضفي على الانتاج طابعاً اجتماعياً. وهو أمر يتطلب تنظيماً ممنهجاً للاقتصاد على نطاق المجتمع. إلا ان الرأسمالية لا تستطيع فعل ذلك بسبب سيطرة الملكية الخاصة. ونتيجة لهذا يبرز نزاع بين القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية.

كما تعمد الرأسمالية، فضلاً عن خلقها المقدمات المادية للانتقال الى الاشتراكية، الى خلق القوة الاجتماعية الثورية، الى خلق البروليتاريا التي تصبح، بقيادة حزبها الماركسي اللينيني، قابر النظام الاجتماعي القديم، وصانع النظام الجديد.

---

1 - في الماركسية اللينينية تمثل الاشتراكية، كما صاغها ماركس، المرحلة الاولى للشيوعية وبالتالي وجوب خضوعها لقوانين شيوعية فقط. لكن في الماركسية اللينينية الماوية تمثل الاشتراكية مرحلة انتقالية بين الرأسمالية والشيوعية وبالتالي وجوب خضوعها لقوانين مشتركة رأسمالية شيوعية. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

وعلى هـذا، فالانتقــال من الرأســمالية الى الاشــتراكية، هــو العمليــة القانونيــة التاريخيــة، والنتيجــة الضــرورية لتطــور المجتمــع. لم يكن بالامكــان القضــاء على سيطرة الرأسمال لو لم يؤد الى ذلك سير التطور، الاقتصادي كله. وليس بمقدور أية قـوة، كمـا يشـير ليـنين، أن تحطم الرأسـمالية لـو أن التـاريخ لم ينخرهـا ولم يهيء لنسفها.

بيد أن استبدال [الرأسـمالية بالاشـتراكية] لا يحـدث بشـكل آلي. فلا يمكن القضـاء على الرأسمالية إلا عن طريق الثورة الاشتراكية التي تحرم البرجوازيـة من السـلطة السياسـية ومن امكانيـة اضـطهاد الشـغيلة واسـتثمارهم. إن الثـورة الاشـتراكية هي التحطيم الجذري للعلاقات الرأسمالية القديمة، وتوطيد العلاقات الاشتراكية الجديدة.

تعلمنا اللينينية وتؤكد التجربة التاريخية أن الطبقات المُستثمِرَة لا تتخلى، طوعيـاً، عن السلطة ولا عن سيطرتها الاقتصادية. لهـذا لا بـد من اللجـوء الى الاشـكال **غير السلمية**[2] في تطوير الثورة الاشتراكية.

ان الثـورة الاشـتراكية انمـا تعـني، دائمـاً، تبـدلات نوعيـة عميقـة في العلاقـات الانتاجية، تعني: تصفية الملكية الخاصة لوسائل الانتـاج، وإقامـة علاقـات اجتماعيـة على اسس جديدة من الملكية، تسـاعد على تطـوير ثقافـة المجتمـع الماديـة والنفسـية، وعلى تحرير الشخصية وازدهارها.

ان تاريخ تطور المجتمع خلال السنوات الخمسين الأخيرة يؤكـد صـحة النظريـة الماركسية اللينينية عن الثورة الاشتراكية. كان اول امتحان عملي لهـذه النظريـة هـو ثـورة اوكتـوبر الاشـتراكية العظمى. كـانت هـذه الثـورة اول ثـورة تحطم جبهـة الامبريالية في أضعف حلقاتها، وتفتح عهداً جديداً في تاريخ الانسانية، عهـد الانتقـال الثوري من الرأسمالية الى الاشتراكية على النطاق العالمي.

ليس تحطيم الرأسمالية ثوريـاً غير صـفحة تاريخيـة كاملـة من المعـارك الطبقيـة. وسرعان ما انتصرت الثورة في منغوليا عـام 1921، بعـد ثـورة اوكتـوبر العظمى. وبفضل الدور الحاسم الذي لعبه الاتحاد السوفييتي نشأت، في أعقاب انهيـار الفاشـية

---

2 - التوكيد بالخط العريض من الناسخ الالكتروني. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

في الحرب العالمية الثانية، الشروط الملائمة لنهوض جديد في الحركة الثورية. وقد توصل الشعب العامل الى السلطة في عدد من دول اوروبا وآسيا. وفي عام 1959 ظفرت الثورة الاشتراكية في كوبا. ان الاشتراكية تبصم قدماً في القارة الأميركية.

كل هذا عبارة عن مصداق لنبوءة لينين القائلة بأن تطور المجتمع التالي يدفع ببلدان جديدة وجديدة الى الانفصال عن النضام الرأسمالي العالمي، والى السير في طريق التطور الاشتراكي. وعوضاً عن علاقات النظام الرأسمالي تسيطر علاقات انتاجية اشتراكية، فعلاقات انتاجية شيوعية.

ضرورة المرحلة الانتقالية وجوهرها

يتم تحويل المجتمع الرأسمالي ثورياً الى الاشتراكي خلال فترة تاريخية قد تطول او تقصر، هي المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية. لقد وضع مؤسسا الشيوعية العلمية، كارل ماركس وفريدريك انجلز، نظرية المرحلة الانتقالية التي يتم خلالها التحويل الثوري للعلاقات الانتاجية الرأسمالية الى علاقات اشتراكية. ثم طور لينين هذه النظرية، وعمل على تعميقها. وقد كتب لينين موضحاً مهمات البروليتاريا وطليعتها – الحزب الشيوعي، في الثورة الاشتراكية، ما يلي: «ان هدفها هو بناء الاشتراكية، والقضاء على تقسيم المجتمع الى طبقات، وتحويل كافة اعضاء المجتمع الى شغيلة[3]، ونسف كل تربة لمختلف انواع استثمار الانسان للانسان، وهذا الهدف لا يمكن ان يتحقق دفعة واحدة، وهو يتطلب مرحلة انتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية، مرحلة طويلة نوعاً ما»[4]. وأما ضرورة المرحلة

---

3 - تجدر الاشارة هنا الى ان الاشتراكية الماوية تخالف الاشتراكية الروسية حول تحويل **كافة** اعضاء المجتمع الى شغيلة (أي موظفين حكوميين). ان تحويل **كافة** اعضاء المجتمع الى شغيلة (موظفين) يستلزم، بالضرورة، الغاء الملكية الخاصة بكافة احجامها، الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ... ان الاشتراكية الماوية تقضي على الملكية الخاصة الكبيرة وتحولها الى ملكية كل الشعب (ملكية دولة ديكتاتورية البروليتاريا)، في حين تلغي الملكية الخاصة المتوسطة وتحولها الى ملكية تعاونية، وتبقي على الملكية الخاصة الصغيرة فيما عدا: 1) الزراعة، حيث يتم تجميعها على شكل مزارع تعاونية و 2) تجارة الجملة التي تنتقل ملكيتها الى الدولة الاشتراكية.
- ملاحظة الصوت الشيوعي.

4 - لينين، المؤلفات الكاملة، الجزء 38، ص 385.

الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية، فهي ترجع الى خصائص نشوء اسلوب الانتاج الشيوعي وتوطيده.

ان الثورة البروليتارية، خلافاً للثورة الاجتماعية السابقة التي تم بنتيجتها استبدال اشكال الملكية الخاصة والاستثمار بشكل آخر، فقط، انما تعني انقلاباً عميقاً وجذرياً في العلاقات الاجتماعية. انها تحول الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الى ملكية اجتماعية، وتقضي على استثمار الانسان للانسان. فالعلاقات الانتاجية الاشتراكية التي تنفي الملكية الخاصة، انما تُخلَق فقط نتيجة تصفية سيطرة المستثمِرين السياسية وقدرتهم الاقتصادية، عندما ينتقل القسم الهام من وسائل الانتاج الى ملكية المجتمع كله. ولهذا، بالذات، فهي لا يمكن ان تنشأ في طيات الرأسمالية. ومن اجل هذا لا بد من انقلاب ثوري يجري، في اعقابه، انتقال السلطة السياسية الى أيدي الشعب الشغيل بقيادة الطبقة العاملة.

واذا كانت مهمة الثورة البرجوازية، الاساسية هي اقامة سلطة البرجوازية، أي نقل سلطة الدولة وفق متطلبات الاقتصاد الرأسمالي الذي نشأ عفوياً تحت شكل قطاع معين في طيات الاقطاعية، فان هدف البروليتاريا الرئيسي، في الثورة الاشتراكية، ينحصر، عند نقل السلطة الى أيديها، في تعميم وسائل الانتاج، وإقامة الاقتصاد الاشتراكي.

إن المرحلة الانتقالية هي فترة تاريخية كاملة، فترة تحويل العلاقات الانتاجية الرأسمالية، تحويلاً ثورياً، الى علاقات اشتراكية، فترة نهوض القوى المنتجة نهوضاً عظيماً.

في هذه المرحلة تعدُّ الطبقة العاملة نفسها كقوة قادرة على ادارة البلاد. انها تعيد تثقيف جماهير البرجوازية الصغيرة بالروح الاشتراكية وتدفعها في طريق بناء المجتمع الشيوعي.

والمرحلة الانتقالية ضرورية لكل بلد يود السير في طريق الاشتراكية. ولا يستطيع تخطيها أي وطن مهما كانت ظروف تطوره ملائمة كل الملاءمة. إلا أن مدة هذه المرحلة الانتقالية مختلفة باختلاف الأوطان ذاتها. فهي تتعلق، أولاً،

بمستوى التطور الاقتصادي لهذا البلد أو ذاك، الذي بلغه في المرحلة السابقة للثورة، كما تتباين، ثانياً، نتيجة تأثير قانون تطور الرأسمالية تطوراً غير متكافىء. ففي البلدان المتطورة صناعياً، التي ينشأ فيها جهاز انتاجي جبار، والتي بلغت مستوى رفيعاً من تعميم الانتاج، يمكن لهذه المرحلة الانتقالية أن تكون اكثر قصراً.

كما أن مدد المراحل الانتقالية، التاريخية تتعلق، فيما تتعلق به، بالوضع الدولي الذي تقوم فيه الشغيلة بتحويلها الثوري. ففي الظروف الحديثة، حين توفرت في الاتحاد السوفييتي أغنى تجربة ممكنة عن البنيان الاشتراكي، وحين نشأت المنظومة الاشتراكية ومساعداتها المتبادلة، في هذه الظروف يمكن أن تحل مهمات المرحلة الانتقالية بتجاوز صعوبات أقل، وفي مدد اكثر قصراً.

إن تجربة التحويل الاشتراكي في كثير من البلدان تظهر أن الانتقال الثوري من الرأسمالية الى الاشتراكية انما يخضع لقانونيات تنظم جميع البلدان السائرة في طريق الاشتراكية. وكانت أول ما تبدت هذه القانونيات في التحويل الثوري الذي حققه الاتحاد السوفييتي.

هذه القانونيات هي: قيادة الطبقة العاملة لجماهير الشغيلة، ويُعتَبَر الحزب الماركسي اللينيني نواة هذه القيادة؛ والقيام بالثورة البروليتارية تحت هذا الشكل أو ذاك؛ واقامة هذا اللون أو ذاك من ديكتاتورية البروليتاريا؛ واتحاد الطبقة العاملة مع جماهير الفلاحين الاساسية وغيرها من فئات الشغيلة؛ وتصفية الاضطهاد القومي واقامة صداقة بين الشعوب على اساس المساواة والاخوة؛ والدفاع عن مكتسبات الثورة ضد مؤامرات الاعداء – في الداخل والخارج، وتضامن الطبقة العاملة في بلد ما مع الطبقات العاملة في البلدان الاخرى، أي تحقيق الأممية البروليتارية؛ وتصفية الملكية الرأسمالية الخاصة واقامة الملكية الاشتراكية العامة على أهم وسائل الانتاج؛ واجراء التحويل الاشتراكي في الريف تدريجياً؛ وتخطيط الاقتصاد الوطني تخطيطاً موجهاً لبناء الاشتراكية والشيوعية ولزيادة رفاهية الشعب؛ وتحقيق الثورة الاشتراكية في الايديولوجية والثقافة؛ وانشاء فئة مثقفة وفيرة العدد تخلص للطبقة العاملة وللاشتراكية.

وهكذا فان القانونيات العامة للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية تتناول جوانب أساسية للتحويلات الاجتماعية في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية: سياسية، واقتصادية، وحياة المجتمع الروحية.

ومع هذا، فهذه القانونيات تتحقق في كل وطن يبني الاشتراكية تحققاً متبايناً، تبعاً لظروف تطوره التاريخية الحسية. إنه أمر يتحدد بتفاوت نضج ظروف الثورة الاشتراكية الموضوعية منها والذاتية، في هذا الوطن او ذاك، وبخصائص ماضيه التاريخي، وبتقاليد شعبه الوطنية والمعاشية. بيد أن تنوع صور الاشكال الحسية لبناء الاشتراكية لا ينفي القانونيات العامة التي تتبدى بدواً خاصاً في الظروف العائدة لكل وطن على حدة. وهكذا فالفوارق في تنفيذ البنيان الاشتراكي يمكن ان تظهر، مثلاً، في أشكال ديكتاتورية البروليتاريا، وفي هذه الخصائص او تلك لنشوء الأساس التكنيكي المادي، وفي طرق تجميع الفلاحين، وفي طرق تصفية الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الانتاج.

في هذه القضية الجذرية من قضايا الثورة الاشتراكية يُعمِلُ التحريفيون، والجامدون عقائدياً، معاولهم ضد الماركسية اللينينية. فاذا كان الاولون ينكرون القانونيات العامة للتحويل الاشتراكي، ويغالون في هذه الخصائص القومية او تلك، ويجعلون من المصالح القومية معارضاً للمصالح الأممية فان الآخرين يسقطون ضرورة أخذ خصائص مختلف الأوطان بعين الاعتبار، عند الانتقال الى الاشتراكية. إن الشيوعيين اللينينيين يخوضون نضالاً لا هوادة به ضد التحريفيين وضد الجامدين عقائدياً، على السواء، في الحركة الشيوعية العالمية.

2: - التحويلات الثورية الاولى في دولة ديكتاتورية البروليتاريا
– نشوء القطاع الاشتراكي –

تبدأ المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية، في الميدان السياسي، بتصفية سلطة الطبقات المُستثمِرَة السياسية، وباقامة ديكتاتورية البروليتاريا في هذا

الشكل او ذاك، كما تبدأ، في الميدان الاقتصادي، بتصفية الملكية الرأسمالية الخاصة على وسائل الانتاج، وبتوطيد الملكية الاشتراكية الاجتماعية. وهكذا تنشأ الشروط السياسية والاقتصادية الضرورية لبناء الاشتراكية.

ديكتاتورية البروليتاريا هي الشرط الضروري للانتقال الثوري من الرأسمالية الى الاشتراكية

لكي نبدأ في بناء الاشتراكية لا بد، قبل كل شيء، من القضاء على الدولة البرجوازية القديمة، التي هي جهاز السيطرة السياسية واقامة ديكتاتورية البروليتاريا تحت هذا الشكل أو ذاك.

إن ديكتاتورية البروليتاريا هي ادارة المجتمع سياسياً من قبل الطبقة العاملة. انها ديكتاتورية الغالبية العظمى على الأقلية، موجهة ضد المُستثمِرين وضد اضطهاد الشعوب، ومن أجل القضاء على استثمار الانسان من قبل الانسان. وهي تعبر، لا عن مصالح الطبقة العاملة فحسب، بل وعن مصالح الشعب العامل كله. انها تبدو الشرط السياسي الأساسي لبناء الاشتراكية. يقول لينين: «إن التطور نحو الامام، نحو الشيوعية، إنما يسير عبر ديكتاتورية البروليتاريا لا غيرها، لأن القضاء على مقاومة الرأسماليين المُستثمِرين لا يتم بدونها، وليس هنالك من طريق آخر»[5].

فما هي المهمات التي تقوم بها ديكتاتورية البروليتاريا في المرحلة الانتقالية من الرأسمالية إلى الاشتراكية؟

إن أول ما تعمد اليه البروليتاريا هو استخدام السلطة الحكومية لتحطيم جبروت المُستثمِرين الاقتصادي، بانتزاع الأرض، والأحراج، والمصانع، والمعامل، والمصارف، والطرق الحديدية، الى ما هنالك، من أيديهم، وبتحطيم القوات المسلحة هجومات الثورة المضادة التي يقوم بها الرأسماليون والاقطاعيون بعد الاطاحة بهم، وسحق مقاومتهم. وعلى هذا، فإقامة ديكتاتورية البروليتاريا إنما تعني نضالاً طبقياً،

5 - لينين، المؤلفات، الجزء 23، ص 88.

ولكن بأشكال جديدة، ضد البرجوازية الداخلية والخارجية، التائقة الى إعادة الأنظمة الرأسمالية الى البلدان البانية للاشتراكية.

ان العنف الثوري ضد المُستثمِرين هو أمر لا بد منه لديكتاتورية البروليتاريا، يفرضه عناد البرجوازية في عدم التخلي طوعاً عن السلطة للطبقة العاملة. ومع هذا، فدرجة العنف متباينة. إنها تتحدد بدرجة مقاومة المُستثمِرين. بيد أن العنف ليس هو الناحية الأساسية في ديكتاتورية البروليتاريا، ولا يعكس أعظم جوهر فيها. ان أهمية ديكتاتورية البروليتاريا الرئيسية هي العمل البنّاء لتحويل المجتمع على أسس اشتراكية.

وتستخدم البروليتاريا السلطة السياسية في صالح الشعب العامل كله. ونضال الطبقة العاملة والفلاحين ضد المُستثمِرين يجمع بينهم في اتحاد لا انفصام له. ان اتحاد الطبقة العاملة مع الفلاحين، بقيادتها هو المبدأ الأول لديكتاتورية البروليتاريا.

ويُعتَبَر حزب الطبقة العاملة الثوري المسلح بالنظرية الماركسية اللينينية قوة ديكتاتورية البروليتاريا الموجهة القائدة. فلا يمكن تنفيذ المهمة التاريخية العالمية، مهمة بناء المجتمع الشيوعي، إلا بقيادة حزب الطبقة العاملة المتحدة مع جميع فئات الشغيلة.

وتتحول الثورة، في أعقاب تصفية سلطة البرجوازية، واقامة ديكتاتورية البروليتاريا، من قوة محطِّمة للنظام القديم الى قوة بنّاءة جبارة تخلق علاقات جديدة في جميع ميادين حياة المجتمع.

ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية يفترض، موضوعياً، تنوعاً عديداً في الأشكال السياسية. وقيام ديكتاتورية البروليتاريا، في هذا الشكل أو ذاك، انما هو احدى قانونيات تحويل المجتمع الرأسمالي، ثورياً، الى مجتمع اشتراكي.

لقد قامت ديكتاتورية البروليتاريا في الاتحاد السوفييتي، بعد ظفر ثورة اوكتوبر العظمى، تحت شكل السوفييتات. كانت السلطة السوفييتية أعظم منظمة جماهيرية للشغيلة في نضالهم من أجل اعادة بناء المجتمع اشتراكيا. وقد ظفر نظام الديموقراطية الشعبية في عدد من بلدان اوروبا وآسيا، في ظروف تاريخية نشأت

بعد الحرب العالمية الثانية. إنـه شـكل تنظيم سياسـي للمجتمـع، جـوهره، ديكتاتوريـة البروليتاريا أيضاً. ان الديموقراطية الشعبية تعكس اصالة تطـور الثـورة الاشـتراكية في ظروف تفـاقم أزمـة الرأسـمالية العامة. وفيهـا تنعكس أيضـا الظـروف التاريخيـة والقومية للبلدان السائرة في طريق التطور الاشتراكي.

التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج الرئيسية

عندما تخطو الطبقـة العاملـة خطواتهـا الاولى في قيـادة المجتمـع السياسـية تعمـد، بشكل مخطط، الى خلق الظروف الآيلة الى استبدال العلاقـات الانتاجيـة [الرأسـمالية بالعلاقات الاشتراكية]. وهو أمر يتطلب، قبل كـل شـيء، تصـفية ملكيـة المُسـتثمِرين الخاصـة، واقامـة الملكيـة الاجتماعيـة على وسـائل الانتـاج الأساسـية، أي تعميمهـا اشتراكياً. اما الملكية الخاصة الناشئة عن العمل، وهي ملكية صـغار[6] المنتجين، فهي تتحـول، شـيئاً فشـيئاً، وعلى امتـداد المرحلـة الانتقاليـة، وعلى أسـاس الطوعيـة والرضى، الى ملكية اشتراكية.

---

6 - أثبتت التجربـة التاريخيـة، كمـا يـرى الناسـخ الالكـتروني، ان هـذا صـحيح تمامـاً بالنسـبة للفلاحين فقط – بشرط ان يكون تجميع الزراعـة بصـيغة مـزارع تعاونيـة وليس مـزارع دولـة. لكن، بالمقابل، لا يصح بالنسبة للحِرَف والصـناعات اليدويـة، فهـو يـؤدي الى خلـق نمـط خـانق للنظـام الاشـتراكي يتنـاقض وطبيعـة الانسـان من حيث سـلبه لحريـة الفـرد، لا يمكن تطبيقـه إلا بواسطة القمع الشامل والرقابة البوليسية الصارمة، وهذا يتنـافى مـع اهـداف الاشـتراكية وقيمهـا النبيلة السـاعية لتحريـر الانسـان لا الى اسـتعباده. وقـد ادى ذلـك في نهايـة المطـاف الى تحـول الجماهير عن الاشتراكية وانتقالهـا الى صـفوف الثـورة المضـادة، فكـان من أهم عوامـل انهيـار الشيوعية وفشل البناء الاشتراكي في الاتحاد السـوفييتي المُنحَل والـدول الاشـتراكية السـابقة في اوربا الشرقية والوسطى ...

ثم ان تجميع الحِـرَف والصـناعات اليدويـة لم يـؤدي الى القضـاء على البرجوازيـة الصـغيرة كطبقة. فقد ظلت البرجوازية الصغيرة طبقة قائمة بذاتها في المجتمـع الاشـتراكي **رغم تجريـدها من الملكية**، واستمرت في محاولات التخريب والعمل ضد الثورة ...

بالاضافة الى ذلك، ادى تجميع الحِرَف والصناعات اليدوية الى القاء مسـؤوليات انتـاج السـلع اليدويـة على كاهـل الاقتصـاد الاشـتراكي حيث يعجـز التخطيـط عن حسـاب نسـبها بصـورة صـحيحة. يـرى الناسـخ الالكـتروني انـه ينبغي ان تـترك الحـرف والصـناعات اليدويـة للملكيـة الخاصة الصغيرة من دون تأميم الى أن تنقرض ذاتياً عند ولوج المرحلـة العليـا للشـيوعية حيث تفقد أي معنى لوجودها بالتدريج ... - رأي للصوت الشيوعي.

إن التعميم الاشتراكي لوسائل انتاج المُستثمِرين الأساسية يتهيأ، موضوعياً، خلال سير تطور الرأسمالية كله. وقد كتب ماركس، في صدد ما ينحو اليه التراكم الرأسمالي تاريخياً، يقول: «إن احتكار الرأسمال يتحول الى عقبات أمام أسلوب الانتاج الذي نما في ظله وبتأثيره. فمركزة وسائل الانتاج، وتعميم العمل، يبلغان حداً يصبحان معه غير متلائمين مع اطارهما الرأسمالي. فينفجر الاطار، وتدق ساعة الملكية الرأسمالية الخاصة. ويُجرَّد مُجَرِّدو الملكيات من ملكياتهم»[7]، ان دولة ديكتاتورية البروليتاريا مدعوة الى تنفيذ هذه المهمة.

والبروليتاريا، إذ تحقق التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج، تُحطِّم، أولاً، ثم تصفي، كلياً، الأساس الاقتصادي الذي يقوم عليه جبروت المُستثمِرين واستثمارهم للشغيلة. كما تنشيء، ثانياً، لديكتاتوريتها الأساس الاقتصادي الذي لا يمكن من دونه الامساك بالسلطة السياسية، وتنفيذ التحويل الاشتراكي التالي. وهي، ثالثاً، تخلق الشروط الموضوعية الضرورية لتخطيط تطوير الاقتصاد الوطني من أجل زيادة رفاه الشغيلة.

ثم ان التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج يقضي على تناقض الرأسمالية الأساسي، التناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج وبين شكل الحيازة الرأسمالي الخاص. إن وسائل الانتاج في المؤسسات القائمة على الملكية الاجتماعية، لا تعود تُعتَبَر رأسمالاً، كما لا تعود قوة العمل تعتبر سلعة، ويتحول عمل العامل الى عمل للعامل ذاته، للمجتمع، ويعود نتاج هذا العمل الى الشغيلة طراً[8].

يعلمنا لينين أن عملية التعميم الاشتراكي للانتاج لا تقتصر فقط على تجريد الذين جَردوا الآخرين من ملكياتهم. فالمؤسسات التي تحولت الى ملكية شعبية يجب أن تعمم، عملياً، أي أن نشاطها ينبغي أن يوجه في صالح المجتمع كله. وفي سبيل هذه

7 - ماركس وانجلز، المؤلفات، الجزء 23، ص 772 – 773.

8 - يصح ذلك بشرط أن لا يختلس "الشيوعيون" و "المدراء" و "المسؤولون"، في النظام الاشتراكي، الملكية العامة كما كان يحصل في الدول الاشتراكية السابقة ابتداءً من سقوط قيادة جورجي مالنكوف في الاتحاد السوفييتي سنة 1954 وحتى مأساة الانهيار الشامل في عهد الخائن الأكبر ميخائيل غورباتشوف. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

الأهـداف تطبـق في المؤسســات المعممــة حســابات في منتهى الدقــة، ورقابــة على الانتـاج وتوزيـع المنتجـات، ويقـام جهـاز حكـومي جديـد لادارة المؤسسـات الشـعبية العامة، كما وتتخذ جميع التدابير من اجل رفع إنتاجية العمل ... الخ.

ويجـري التعميم الاشـتراكي لوسـائل انتـاج المُسـتثمِرين في البلـدان السـائرة في طريق الاشتراكية، يجري بطرق متباينة، تبعاً لتباين الشروط التاريخية. بيد أنه مهما تنوعت الاشكال الحسية لتحويل وسائل الانتاج، ثورياً، الى ملكية شـعبية عامـة، فـان هذه الاشكال تبقى عبارة عن طُرُق متباينة للتأميم الاشتراكي.

إن التأميم الاشتراكي عبارة عن تجريد الطبقـات المُسـتثمِرَة من ملكياتهـا تقـوم بـه السلطة البروليتارية، وتحويـل هـذه الملكيـات إلى ملكيـة حكوميـة اشـتراكية، أي الى ملكية شعبية عامة.

لقد نُفِّذ التأميم الاشتراكي اول ما نفذ في الاتحاد السـوفييتي. وعنـدما قـامت الدولـة السـوفييتية بالتـأميم نص، في البـداءة، على الجمـع بين مصـادرة وسـائل الانتـاج من دون تعويض وبين شرائها الجزئي من البرجوازية. والى جانب ذلك، فقد أشار لينين الى إمكانية وجود مقت لمؤسسات رأسمالية – حكومية مختلطة يساهم فيها الرأسمال الخاص، وهي مؤسسات يمكن ان تكون شكلاً انتقالياً الى المؤسسات الاشتراكية.

في الاتحاد السوفييتي جرى تجريد الرأسـماليين من وسـائل الانتـاج، ووضـع اليـد على مفـاتيح الاقتصـاد الوطـني، عـبر مقاومـة المُسـتثمِرين الضـارية، وفي جـو من النضـال الطبقي العـنيف سـواء ضـد الثـورة المضـادة في الـداخل أو ضـد الرجعيـة العالمية. لهـذا كـان لا بـد من رفض دفـع أي تعـويض للبرجوازيـة لقـاء المؤسسـات المؤممــة، ومن التنكـر للاعتمــاد الواســع على المؤسســات الرأســمالية الحكوميــة المختلطة.

كـان جـواب الحكومـة السـوفييتية على المقاومـة البرجوازيـة القيـام، في البـداءة، بتأميم بعض المؤسسات، ثم القيام بتأميم فروع كاملة من الصناعة والنقل.

ففي كـانون الاول من عـام 1917 أُمِّمَت المصـارف الضـخمة، ثم القسـم الأعظم منها. وفي الفـترة المنقضـية من كـانون الاول من عــام 1917 وشـباط من عــام

1918، أُمِّمَت الصحافة والاسطول النهري، ووسائل المواصلات. وفي تموز 1918 اعتبرت الطرق الحديدية ملكية حكومية، كما أُمِّمَت الصناعة الضخمة كلها في الوطن. ونتيجة لذلك فقد تمكنت الدولة البروليتارية من الامساك بمفاتيح الاقتصاد جميعها خلال فترة زمنية قصيرة.

أما التأميم الاشتراكي في البلدان الاخرى السائرة في طريق الاشتراكية فقد تميز بعدد من الخصائص. ففي بلدان الديموقراطيات الشعبية الاوروبية جرى، الى جانب مصادرة وسائل الانتاج العائدة للمحتلين المطرودين وللبرجوازية الضخمة المرتبطة بهم، جرى، بالنسبة الى ملكية البرجوازية الصغيرة[9] والمتوسطة، شراء لقاء تعويض كامل او جزئي لقيمة المؤسسات المؤممة. هذا التدبير كان متوافقاً مع ارشادات مؤسسي الشيوعية العلمية حول امكانية شراء وسائل انتاج الطبقات المُستثمِرة في شروط معينة.

ففي عدد من بلدان الديموقراطية الشعبية أُستُخدِمَت، مختلف أشكال الرأسمالية الحكومية، استخداماً اوسع مما جرى في الاتحاد السوفييتي، من اجل تحويل المؤسسات الرأسمالية الخاصة الى مؤسسات اشتراكية.

وتُعتَبَر تصفية الملكية الرأسمالية الاقطاعية الضخمة، أي اقرار الاصلاح الزراعي، المهمة التي لا غنى عنها للفترة الاولى من المرحلة الانتقالية في الميدان الاقتصادي. ويرتبط بتنفيذ هذا التحويل توطيد قيام اتحاد الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين، وكذلك خلق المقدمات الموضوعية لانتقال الفلاح العامل، في المستقبل، الى الاشتراكية.

إن حل هذه القضية يمكن أن يكون متبايناً تبعاً لتباين نسبة القوى الطبقية في البلدان المختلفة، وللشروط التاريخية والتقاليد فيها: فاما أن يتم عن طريق تأميم الأرض كلها، ومن ثم وضعها، باعتبارها ملكية شعبية عامة، تحت تصرف الفلاحين الأبدي والمجاني، أو أن يتم عن طريق تقسيم قسم هام من الأرض

---

9 - راجع الهامش رقم (6). - ملاحظة الصوت الشيوعي.

المصـادرة من كبـار الملاكين، بين العـاملين الزراعـيين، على أسـاس المبـدأ القائـل «الأرض لمن يزرعها».

لقـد أُمِّمَت الأرض في الاتحـاد السـوفييتي ومنغوليـا دون أي تعـويض. ونـال الفلاحون الشغيلة، بلا مقابل، حق استعمال الأرض المنتزعة من المُستثمِرين. هكذا تحرر هؤلاء الفلاحون من ضرورة دفع ريع عقاري ضخم للاقطاعيين والكولاك. إن تصفية الملكية الخاصة للأرض أوجدت أفضل الشروط لانتقال الفلاحين الشغيلة إلى الاشتراكية.

وفي بلـدان الديموقراطيـة الشـعبية لم تُـؤَمَّم إلا الأرض العائـدة لكبـار ملاكي الأراضي. وقد نُظِّمَت، على قسم من هـذه الأراضـي، أنـواع متباينـة من المؤسسـات الزراعية الحكومية (غسخوزات، مزارع شـعبية) ووزع القسـم الأعظم من أراضـي كبار الملاكين بلا تعويض، أو لقاء تعـويض بسـيط، على الـذين كـانوا يعملـون فيها. وفي كوبا أُمِّم 70% من مجموع مساحات الأراضي.

إن تـأميم الأرض في الاتحـاد السـوفييتي وفي منغوليـا، وتوزيعهـا في البلـدان الاشتراكية الاخرى، ساعد على توطيد اتحاد الطبقة العاملة مع طبقة الفلاحين. وهـو أمر أوجد المقدمات لانجاز التحويل الاشتراكي في الاقتصاد الزراعي.

فما هي النتائج الاجتماعية – الاقتصادية للتحويلات الثورية الأولى الـتي أنجزتهـا حكومة ديكتاتورية البروليتاريا؟

إن التعميم الاشتراكي لوسائل انتاج المُستثمِرين، والتحويـل الـزراعي في الريـف، يشترطان التصفية الكاملة لأشكال الاسـتثمار السـابقة للرأسـمالية في اقتصـاد البلاد، ولسيدة هذه الاشكال، طبقة الاقطاعيين. فيتحطم الأساس المادي للعلاقات الرأسـمالية الى درجـة هامة. ويصـبح القسـم الأعظم من القـوى المنتجـة عـاملاً في خدمـة بنـاء الاشـتراكية. ويتحـول القطـاع الرأسـمالي في الاقتصـاد من قطـاع سـائد في ظـل الرأسمالية الى قطاع ثانوي في اقتصاد المرحلة الانتقالية، لتُتابع، فيما بعد، تنحيته، ثم ليُصَـفّى في نهايـة المرحلـة الانتقالية[10]. وينشـأ القطـاع الاشـتراكي في الاقتصـاد

10 - بعد انهيـار الاتحـاد السـوفييتي السـابق ظهـر رأيـان في الاحـزاب الثوريـة حـول تصـفية القطاع الرأسمالي الكبـير في نهايـة مرحلـة الانتقـال من الرأسـمالية الى الاشـتراكية. الـرأي ←

الوطني، حيث تقوم العلاقات الانتاجية الاشتراكية، التي تقضي على أي استثمار للانسان من قبل الانسان.

ويؤدي التبدل الجذري في شروط الوطن الاقتصادية، السائر في طريق الاشتراكية، إلى نشوء القوانين الاقتصادية التابعة للاشتراكية، وبدء عملها؛ ولكن هذه القوانين تتمتع بخصائص معروفة تشترطها نوعية بنية المجتمع الاجتماعية – الاقتصادية في المرحلة الانتقالية. إن هذه القوانين تعمل في ظروف تنوع قطاعات الاقتصاد، تعمل بوجود قوانين اقتصادية تخص قطاعات اخرى.

3: بنية المجتمع الاقتصادية – الاجتماعية
في المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية

خصائص اقتصاد الوطن في المرحلة الانتقالية

تتسم البنية الاقتصادية – الاجتماعية لمجتمع بلد يسير في طريق الاشتراكية، بطابع انتقالي. ويتميز اقتصاد هذا البلد، قبل كل شيء، بأنه اقتصاد متعدد الأنواع، ويتألف من عدد من القطاعات الاقتصادية – الاجتماعية. إن القطاع الاقتصادي هو شكل من الاقتصاد الاجتماعي يتمتع بنوع خاص من ملكية وسائل الانتاج وبطابع معين من العلاقات الانتاجية – الاجتماعية. ويتميز إقتصاد المرحلة الانتقالية لأي بلد ما باجتماع ثلاثة قطاعات اقتصادية – اجتماعية رئيسية: هي القطاع الاشتراكي، والقطاع السلعي الصغير، وقطاع الرأسمالية الخاصة.

يضم القطاع الاشتراكي المؤسسات الشعبية العامة (مؤسسات الدولة) التي تشكلت نتيجة التعميم الاشتراكي لوسائل انتاج الطبقات المُستثمِرة (الرأسماليين

←الأول يؤيد ذلك. اما الرأي الثاني فيدعو للسماح للقطاع الرأسمالي الكبير للعمل في المجتمع الاشتراكي، لكن تحت رقابة صارمة من الدولة الاشتراكية ومنع ظهور الرأسمالية البيروقراطية. يرى أصحاب الرأي الثاني انهم بذلك يشركون الرأسمالية الوطنية في بناء الاشتراكية من خلال تسخير القطاع الرأسمالي الكبير لمساعدة القطاع الاشتراكي في البناء الاقتصادي. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

والاقطاعيين) وكذلك المؤسسات التعاونية التي نشأت عن طريق التجميع الطوعي لقسم من صغار المنتجين، في تعاونيات مختلفة الاشكال.

ان الأساس الاقتصادي للقطاع الاشتراكي هو ملكية المجتمع الاشتراكية لوسائل الانتاج بشكليها. وفي هذا القطاع تتمركز الفروع الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد الوطني. وعلى هذا القطاع تعتمد ديكتاتورية البروليتاريا، أي السلطة السياسية في الوطن. ويلعب القطاع الاشتراكي دوراً قيادياً في اقتصاد المرحلة الانتقالية. انه يضم فروع الاقتصاد الوطني، الرئيسية، ويحوز تكنيكاً أكثر حداثة واتقاناً من الفروع الأخرى. وتسود في مؤسسات هذا القطاع العلاقات الانتاجية الاشتراكية، أي علاقات التعاون الرفاقي والمساعدة المتبادلة. وكان نصيب القطاع الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي بين عامي 1923 – 1924، 38.5% من مجموع منتوج الاقتصاد الوطني.

اما القطاع السلعي الصغير فيشمل اقتصاد صغار المنتجين في المدينة والريف، من فلاحين وحرفيين وعاملين في البيوت. ويقوم انتاج هؤلاء على الملكية الخاصة، وعلى العمل الشخصي. ففي العديد من الدول التي سارت في الطريق الاشتراكية، شمل القطاع السلعي الصغير، في بدء المرحلة الانتقالية، غالبية السكان، ولعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني. وهكذا ففي الاتحاد السوفييتي بلغت حصة القطاع السلعي الصغير، في عامي 1923 – 1924، 51% من مجموع منتوج الاقتصاد الوطني.

وأما القطاع الرأسمالي الخاص فيتألف من مؤسسات البرجوازية القائمة في المدينة والريف. لقد تمثل، في المدينة، بمؤسسات الصناعة والتجارة الخاصتين، وفي الريف، باستثمارات الكولاك. ان الاستثمارة الكولاكية الواسعة الانتشار في القطاع الرأسمالي، في المرحلة الانتقالية، هي النموذج الأمثل لهذا القطاع. وتعتمد دولة ديكتاتورية البروليتاريا، في هذا القطاع، الى انتهاج سياسة تحديد وتضييق له في البداءة، ومن ثم سياسة التصفية التامة له. ففي الاتحاد السوفييتي لم يكن دور قطاع الرأسمالية الخاصة، في الاقتصاد الوطني، كبيراً عند بدء المرحلة الانتقالية.

فقد بلغ نصيبه بين عامي 1923 – 1924، 8.9% من مجموع منتوج الاقتصاد الوطني. وفضلاً عن هذه القطاعات الرئيسية يمكن ان توجد في اقتصاد المرحلة الانتقالية، قطاعات اخرى ايضاً، كالقطاع البطريركي والقطاع الحكومي الرأسمالي. يضم القطاع الأول، بصورة رئيسية، الاستثمارات الفلاحية الطبيعية التي لا ترتبط بالسوق اطلاقاً أو تكاد لا ترتبط به. ويشاهد هذا القطاع في الدول التي كان اقتصادها قبل الثورة يشمل اشكالاً اقتصادية سابقة للرأسمالية، الى جانب الأشكال الرأسمالية المسيطرة، كما كان عليه الأمر في روسيا، مثلاً، وفي الدول التي انتقلت الى الاشتراكية، متخطية مرحلة التطور الرأسمالية (كمنغوليا مثلاً).

إن دور القطاع البطريركي في الاقتصاد، كقاعدة، ليس ذا أثر هام. ففي الاتحاد السوفييتي كان نصيب هذا القطاع بين عامي 1923 – 1924، 0.6% من مجموع منتوج الاقتصاد الوطني.

وأما القطاع الرأسمالي الحكومي فيشمل، قبل كل شيء، الامتيازات، والمؤسسات التي تؤجرها الدولة، وكذلك المؤسسات الحكومية – الخاصة المشتركة.

وليست الرأسمالية الحكومية، في ظل ديكتاتورية البروليتاريا، إلا نموذجاً خاصاً من الرأسمالية الحكومية. فتُحَدَّد طبيعتها الخاصة، في المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية، بنوعية علاقات الملكية فيها. هذه الرأسمالية تنشأ، في ظل ديكتاتورية البروليتاريا، عن الجمع بين الملكية الشعبية (حكومية) وبين الملكية الرأسمالية الخاصة. وهي تخدم أهداف بناء الاشتراكية تحت إشراف الحكومة البروليتارية ومشاركتها.

لم تتطور الرأسمالية الحكومية في اقتصاد الاتحاد السوفييتي تطوراً هاماً. لقد كان نصيبها، بين عامي 1923 – 1924، من مجموع منتجات الوطن لا يعدو 1%.

أما في المانيا الديموقراطية فقد حظيت الرأسمالية الحكومية بانتشار هام، وكذلك كان شأنها في بعض بلدان الديموقراطية الشعبية الأخرى.

بيد أن وجود أنواع مختلفة من القطاعات الاقتصادية الاجتماعية لا يعني اطلاقاً أن اقتصاد المرحلة الانتقالية إنما يتبدى تحت شكل فروع لا رابطة فيما بينها. إن

بين القطاعات الاقتصادية صلة وثيقة تشترطها وحدة عملية تجديد الانتاج، كما يحدث بينها تبادل متواصل للنشاط الاقتصادي عن طريق العلاقات النقدية السلعية.

وتنحصر مهمة السياسة الاقتصادية لدولة ديكتاتورية البروليتاريا، في المرحلة الانتقالية، في اتخاذ مختلف التدابير لتطوير القطاع الاشتراكي، والحد من القطاع الرأسمالي، أولاً، ثم تصفيته كلياً، وتحويل اقتصاد القطاع السلعي الصغير[11] الى اقتصاد ذي شكل اشتراكي، وتأميم سيطرة القطاع الاشتراكي سيطرة لا منازع فيها، ووضع أساس الاشتراكية.

بنية المجتمع الطبقية في المرحلة الانتقالية

تتوافق القطاعات الاقتصادية الرئيسية، في المرحلة الانتقالية، مع القوى الاجتماعية الاساسية: مع الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين الصغيرة والمتوسطة، وطبقة البرجوازية. وتتبدل أوضاع الطبقات في المرحلة الانتقالية تبدلاً جذرياً بالنسبة الى أوضاعها في ظروف الرأسمالية.

فالطبقة العاملة التي كانت مُستثمَرَة مُضطَهَدَة في ظل الرأسمالية محرومة من وسائل الانتاج، تصبح، في المرحلة الانتقالية، الطبقة السائدة. فهي تمسك بأيديها السلطة السياسية، وتحوز أهم وسائل الانتاج، وتقود طبقة الفلاحين العاملة، وتبني معها المجتمع الاشتراكي الجديد، محطمة مقاومة المُستثمِرين.

كما تتبدل اوضاع طبقة الفلاحين أيضاً. فتُحَرِر الاشتراكية الفلاحين من الاستثمار الرأسمالي الاقطاعي. انهم ينالون من الحكومة البروليتارية الأرض، والمساعدات المادية المختلفة. ويحدث اتساع في دائرة الفئات المتوسطة في الريف. ان الفلاح المتوسط يصبح الوجه الرئيسي في الاقتصاد الزراعي. وتجتذبه الدولة باستمرار الى النضال في سبيل تحويل الريف اشتراكياً.

وتحدث تبدلات كثيرة ايضاً في اوضاع البرجوازية. فتنزع السلطة السياسية منها، وكذلك ملكية الأرض، والمصانع، والمعامل، وكميات رئيسية من الرأسمال.

---

11 - راجع الهامش رقم (6). - ملاحظة الصوت الشيوعي.

ان البروليتاريا، اذ تحرم البرجوازية من السلطة السياسية، تنحيها، تدريجياً، عن الحياة الاقتصادية أيضاً. إلا أن البرجوازية، في المراحل الاولى، ما تزال تحوز قوة هامة. فاذا كان جبروتها الاقتصادي قد تحطم فهو لم يُقضَ عليه بعد كلياً. ولا تستطيع البرجوازية القبول بأوضاعها الجديدة. فتقوم بمحاولات متكررة لإعادة سيطرتها السابقة. وتقاوم التحويلات الثورية التي تجريها ديكتاتورية البروليتاريا. ان قوة البرجوازية تستقر في الموارد النقدية والمادية التي تتوفر لديها، وفي دعمها من قبل الرأسمال العالمي، وفي تقاليد ادارة الاقتصاد. كما يدعم البرجوازية الانتاج السلعي الصغير الذي يعتبر التربة المغذية للرأسمالية[12].

التناقضات والنضال الطبقي في المرحلة الانتقالية

إن خاصة الاقتصاد والبنية الطبقية في المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية هي الاساس الموضوعي لوجود نوعين من التناقضات: التناقضات الصدامية والتناقضات اللاصدامية. والتناقض الاساسي في هذه المرحلة هو التناقض بين الاشتراكية الناشئة، والتي ما تزال ضعيفة في مراحلها الأولى، والتي هي دعامة المستقبل، وبين الرأسمالية المطاح بها، ولكنها ما تزال في البداءة قوية.

هذا التناقض ذو طابع صدامي ويتبدى في النضال بين الطبقة العاملة والجماهير الرئيسية من طبقة الفلاحين، من ناحية، وبين البرجوازية، من ناحية اخرى. هذا النضال بين القوتين المتصارعتين يحتدم في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية وفق مبدأ «من الغالب».

والى جانب ذلك توجد، في المرحلة الانتقالية، تناقضات غير صدامية، كالتناقض بين اكثر اشكال السلطة السياسية طليعية، سلطة الشغيلة بقيادة الطبقة العاملة، وبين القاعدة الاقتصادية التكنيكية المتخلفة، وكالتناقض بين العلاقات الانتاجية الاشتراكية وبين القوى الانتاجية الاجتماعية التي لم تتطور تطوراً كافياً في بعض فروع

12 - راجع الهامش رقم (6). - ملاحظة الصوت الشيوعي.

الاقتصاد الوطني. هذا التناقض يسم، الى هذا الحد أو ذاك، اقتصاد المرحلة الانتقالية في معظم البلدان البانية للاشتراكية.

وهناك تناقض أيضاً بين الصناعة الاشتراكية الضخمة المجمعة على اساس الملكية الاجتماعية وبين الاقتصاد الفلاحي القائم على الملكية الصغيرة. هذا التناقض يجد تعبيره في أن الصناعة الاشتراكية تتطور حسب مبدأ تجديد الانتاج الموسع، مما يؤدي الى توطيد مواقع الاشتراكية. في حين أن الاقتصاد الفلاحي السلعي الصغير الخاص لا يستطيع دائماً حتى القيام بتجديد الانتاج البسيط، وهو أمر لا بد له من أن يؤثر تأثيراً سلبياً على عملية توطيد الاشتراكية.

إن التناقض الاساسي في المرحلة الانتقالية، التناقض بين الرأسمالية التي تلفظ أنفاسها وبين الاشتراكية المتنامية، يتبدى في نضال طبقي ضار، يستعر بين البروليتاريا وبين البرجوازية والعناصر التي تدعمها، وذلك نتيجة لتعارض مصالحها تعارضاً جذرياً. وتتعلق نتيجة النضال الطبقي بالطبقة التي تستطيع استجلاب طبقة الفلاحين الى جانبها بسبب طبيعة هذه الطبقة المزدوجة: فهم كفلاحين شغيلة ينجذبون الى البروليتاريا، وكملاكين ينجذبون الى البرجوازية.

إن سياسة الحكومة الاشتراكية الصائبة القائمة على توطيد اتحاد الطبقة العاملة والفلاحين، يتيح للطبقة العاملة أن تجتذب الفلاحين الشغيلة اليها. وهو أمر يضع نهاية للصراع بين الاشتراكية والرأسمالية في صالح الأولى.

ويمكن أن تكون حدَّة النضال الطبقي في فترة بناء الاشتراكية متباينة. فهي في بعض المراحل، وتبعاً لحالة البناء الاشتراكي الداخلية والخارجية، يمكن ان تشتد كثيراً، وأن تأخذ أعنف الأشكال لتبلغ الحرب الأهلية.

4: - برنامج لينين لبناء الاشتراكية وتنفيذه

برنامج لينين لبناء الاشتراكية والسياسة الاقتصادية في المرحلة الانتقالية

ليست تصفية سيطرة الطبقات المُستثمِرَة الاقتصادية واقامة ديكتاتورية البروليتاريا، وانتهاج التحويلات الثورية في المجال الاقتصادي الاجتماعي، غير المرحلة الاولى من مراحل الثورة الاشتراكية. هذه التحويلات تعد الشروط الاقتصادية والسياسية لبناء الاشتراكية بشكل مخطط.

كان لينين أول من وضع منهاج تحويل المجتمع تحويلاً جذرياً، منهاج بناء الاشتراكية. هذا المنهاج كان يتطلب خلق الأساس التكنيكي المادي للاشتراكية عن طريق تصنيع الوطن، وتحويل الاقتصاد الزراعي اشتراكياً، وتنفيذ الثورة الثقافية.

وقد وضع الحزب الشيوعي، بقيادة لينين، السياسة الاقتصادية العلمية باعتبارها مجموعة التدابير التي تصدرها الحكومة البروليتاريا، والموجهة نحو تنفيذ البناء الاشتراكي. كانت السياسة الاقتصادية للمرحلة الانتقالية التعبير الحسي عن البرنامج اللينيني لبناء الاشتراكية.

لقد بدأت بعض سمات هذه السياسة تدخل الحياة العملية منذ الأشهر الاولى لقيام السلطة السوفييتية. فاتخذت الحكومة عدداً من التدابير لتنظيم الحياة الاقتصادية. هذه التدابير شملت تنظيم الحسابات العامة، ورقابة انتاج المنتجات وتوزيعها، وتوجيه الشعب، بمختلف الطرق، نحو زيادة إنتاجية العمل، ومعالجة أغنى موارد الوطن الطبيعية واستخدامها استخداماً عقلانياً، وخلق الانضباط الاشتراكي وتوطيده، وتنظيم العمل، وتطوير المباراة الاشتراكية، واعتماد الحافز المادي في العمل (أي التنظيم الصحيح لاجور العمل في المؤسسات الحكومية ... الخ)، واستخدام الأخصائيين البرجوازيين ... وغير ذلك). هذه التدابير لم توَجَّه من اجل التغلب على الخراب الناجم عن الحرب الامبريالية وعلى الادارة البرجوازية للاقتصاد فحسب، بل ومن أجل خلق المقدمات الأساسية الضرورية لبناء الاقتصاد الوطني. وفي سبيل هذا الهدف نظمت الحكومة السوفييتية تبادل السلع بين المدينة والقرية.

فسُمِحَ بالتجارة الخاصة تحت رقابة الهيئات الغذائية المحلية. واتخذت، في سبيل اعادة بناء القوى المنتجة، بصورة سريعة، بالاضافة إلى تطوير الأشكال الاشتراكية للاقتصاد وتوطيدها، اتخذت التدابير المتعلقة باستخدام مختلف أشكال الرأسمالية الحكومية في البناء الاقتصادي.

إلا أن الحرب الأهلية التي اندلعت، والخراب الاقتصادي، خلقا ضرورة انتهاج مؤقت لسياسة شيوعية الحرب. وقد لُجيء، في مرحلة شيوعية الحرب، الى تأميم الصناعة والتجارة كلها، والى اعتماد نظام اقتسام المواد الغذائية الذي كان يعني مصادرة الفائض لدى الفلاحين من المواد الغذائية من اجل تموين الجيش والمدن.

وقد أتاحت سياسة شيوعية الحرب، في ظروف الحرب الأهلية، تحطيم قوى الثورة المضادة في الداخل، وإفشال التدخل الأجنبي. إنها سهلت توطيد ديكتاتورية البروليتاريا. بيد أن سياسة شيوعية الحرب، شأنها شأن نظام التوزيع العيني لمختلف أنواع المنتجات (سواء ما كان منها للانتاج أو للاستهلاك الشعبي)، لم تكن لتتلاءم ومهمات البروليتاريا، الاقتصادية السلمية. لقد فرضتها الحرب والدمار.

وبعد انتهاء الحرب الأهلية، في ربيع عام 1924، انتقلت الحكومة السوفييتية الى انتهاج سياسة اقتصادية تتوافق ومهمات البناء السلمي للمجتمع الجديد.

هذه السياسة الجديدة، دُعِيَت، تميزاً لها عن سياسة شيوعية الحرب، بالسياسة الاقتصادية الجديدة «نيب»[13]. وفي بدء الانتقال الى تنفيذ «النيب» تنفيذاً كاملاً، حلت الضرائب الغذائية محل نظام اقتسام المواد الغذائية. فكانت الضريبة الغذائية دون ما يؤخذ من اقتسام المواد الغذائية. فكانت الضريبة الغذائية دون ما يؤخذ من اقتسام المواد الغذائية. كان كل ما تبقى لدى الفلاح من منتوج عمله، بعد تسليم الضريبة الغذائية، يدخل في نطاق تصرفه. فكان الفلاح يستطيع التصرف بالمواد الغذائية الفائضة لديه بكل حرية. كان هدف هذه السياسة الاقتصادية تنظيم الصلات الاقتصادية الجديدة بين الصناعة الاشتراكية وبين الاستثمارة الفلاحية، بين الطبقة العاملة وبين طبقة الفلاحين، هذه الصلات القائمة على اعتماد العلاقات النقدية

13 - الأحرف الروسية الاولى للكلمات الثلاث (المعرب).

السلعية اعتماداً واسعاً، وعلى سد حاجات الفلاحين، باعتبارهم منتجين سلعيين صغاراً، عن طريق تبادل فائض منتجاتهم لقاء المنتجات الصناعية.

وهو أمر بعث لدى الفلاح اهتماماً مادياً بزيادة انتاج المنتجات الزراعية. وبدون ذلك لم يكن بالإمكان توطيد تحالف الطبقة العاملة مع طبقة الفلاحين. بيد أنه لمّا كانت السلع المتوفرة لدى الحكومة آنذاك قليلة، فان سد حاجات الفلاحين الاقتصادية سداً كاملاً، الى هذا الحد أو ذاك، لم يَبدُ ممكناً من غير تأمين حرية التجارة (في الحدود التي تعينها الحكومة البروليتارية)، وهي التي كانت تعني إحياء الرأسمالية إحياء ملموساً بفضل ظهور تجار المنتجات الزراعية وأرباب العمل الرأسماليين.

بيد أن إحياء العناصر الرأسمالية إحياءً **محدوداً** جرى في ظل **المحافظة التامة على دور القطاع الاشتراكي، القيادي**[14]. كانت الحكومة السوفييتية، بممارستها الاشراف على التجارة، تناضل بحزم ضد محاولات التجار الخاصين الإفلات من هذه الرقابة، مطورة التجارة الحكومية بكل الوسائل.

كانت «النيب» تعني تطوير العلاقات النقدية السلعية لا بين مختلف قطاعات الاقتصاد الانتقالي فحسب، بل وداخل القطاع الاشتراكي من الاقتصاد الوطني ايضاً. وقد انتقل العمال والمستخدمون في المؤسسات والمنشآت الحكومية من التموين العيني الى الاجرة النقدية. **واغتنت التجارة الحكومية والتعاونية بالسلع الاستهلاكية**[15]. واتسعت منظومة المصارف اتساعاً كبيراً. وتوطد سعر الروبل عن طريق الاصلاح النقدي. وأصبحت المؤسسات الحكومية تطبق الحساب الاقتصادي.

هكذا كانت السياسة الاقتصادية الجديدة تهدف الى التغلب على الخراب الاقتصادي والى اقامة تحالف اقتصادي بين المدينة والقرية، وخلق الظروف المؤدية الى تطوير الصناعة الضخمة، وتوطيد اتحاد الطبقة العاملة والفلاحين،

---

14 - وهذا عكس ما تفعله الأحزاب التحريفية في الصين وفييتنام ولاووس وكوبا. في حين ان حزب العمل الكوري الشمالي يلتزم هذا المبدأ بصورة صارمة جداً. إن هذا احد الحدود الفاصلة بين الثورية والإصلاحية، بين الماركسية اللينينية والتحريفية، بين الشيوعية الحقيقية والشيوعية المزيفة. التوكيد بالخط العريض مع الخط السفلي من الناسخ الالكتروني. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

15 - التوكيد بالخط العريض من الناسخ الالكتروني. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

وإيجاد أساس للاقتصاد الاشتراكي، وتنحية العناصر الرأسمالية وتصفيتها، وظفر الاشتراكية.

وقد أتاح تنفيذ «النيب» اعادة بناء ما حطمته الحرب الأهلية والتدخل من الاقتصاد الوطني. فقد بلغت مقادير منتجات الصناعة الضخمة، حوالي عام 1926، مستوى ما قبل الحرب تقريباً، في حين فاقته مقادير منتجات الاقتصاد الزراعي. واحتلت التجارة الحكومية والتعاونية مركزاً قيادياً، لا سيما في تجارة الجملة. واحتلت التجارة الحكومية والتعاونية مركزاً قيادياً، لا سيما في تجارة الجملة. ونتيجة لذلك فقد تهيأت الظروف لإيجاد الأساس التكنيكي المادي للاشتراكية، والقيام بالحلقات الاخرى من برنامج بناء الاشتراكية اللينيني.

كانت المبادىء الأساسية للسياسة الاقتصادية التي انتهجت في الوطن السوفييتي في المرحلة الانتقالية، تتمتع بأهمية عالمية. وهذه المبادىء تسم البلدان الاخرى التي تسير في طريق الاشتراكية. وفي الوقت ذاته، تتمتع الاشكال الحسية للسياسة الاقتصادية المطبقة في المرحلة الانتقالية في مختلف البلدان، بخصائص ناجمة عن شروط تطور هذه البلدان تاريخياً. وتؤثر الظروف الدولية تأثيراً كبيراً على خصائص السياسة الاقتصادية هذه أو تلك. فاذا كانت سياسة المرحلة الانتقالية الاقتصادية، في الاتحاد السوفييتي، قد نُفِّذَت في ظروف الحصار الرأسمالي، فان بلداناً اخرى تنتهج هذه السياسة في ظروف اكثر ملاءمة. انها تستفيد من تجربة الاتحاد السوفييتي، وقدرته الاقتصادية، ومن مساعدة البلدان الاخرى من المنظومة الاشتراكية العالمية.

خلق الأساس المادي التكنيكي للاشتراكية

ان اسلوب الانتاج الشيوعي، شأنه شأن كل اسلوب إنتاج آخر، يتطلب أساساً تكنيكاً مادياً يتلاءم مع طبيعته. وكان خلق هذا الأساس يحتل المكانة الاولى في برنامج بناء الاشتراكية اللينيني. والمقصود بالأساس المادي التكنيكي لأي مجتمع كان هو هذا الجهاز التكنيكي الانتاجي المستخدم في انتاج الخيرات المادية. هذا

الأساس يتسم بمستوى معين من تطور العوامل المادية في القوى الانتاجية، وخاصة بمستوى تطور أدوات العمل.

إن أي اسلوب إنتاج اكثر تقدمية من سابقه يَنشَأ ويُمضي اول مرحلة من مراحل تكوينه على الأساس المادي الموروث عن الماضي. وهو لا يجد ما يلائمه من أساس مادي إلا في مسيرة تطوره التدريجي.

بيد أن من المهم أن نعرف أيضاً أن كل نظام اجتماعي جديد لا تتوفر لديه جميع الامكانيات لتطوره الصاعد، ولا يؤَمِّن ظفره الكامل على النظام القديم إلا على أساسه التكنيكي المادي الخاص. وعلى مستوى الأساس التكنيكي المادي للمجتمع الجديد، وعلى طابع تنظيمه أن يؤَمِّنا إنتاجية عمل اجتماعي أعظم من الانتاجية في المجتمع القديم.

وتجتاز عملية تكوُّن الأساس التكنيكي المادي للشيوعية مرحلتين: ففي المرحلة الانتقالية تنشأ القاعدة التكنيكية المادية للاشتراكية، كما تنشأ على هذا الأساس، ولدى الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية، القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية.

إن اساس الاشتراكية المادي هو الانتاج الآلي الحديث الضخم، السائد في جميع فروع الاقتصاد الوطني. ومن المعلوم أن الرأسمالية قد وضعت أساس تطور الصناعة الآلية الضخمة، ودفعتها في عدد من البلدان، الى بلوغ مستواها الرفيع وتحسينها التكنيكي. ومع ذلك فقد بدت هذه الرأسمالية عاجزة عن إدخال هذه الصناعة الى جميع فروع الاقتصاد نتيجة العقبات التي تضعها الملكية الخاصة أمام تطور الانتاج الاجتماعي. إن الرأسمالية عاجزة عن أن تطور الانتاج من أجل سد حاجات الشعب. فمهما كان الانتاج الآلي رفيع التطور، في ظروف الرأسمالية، فهو لا يستطيع أن يكون قاعدة الاشتراكية التكنيكية المادية الجاهزة.

وخلق مثل هذه القاعدة للاشتراكية إنما هو المهمة الاقتصادية للشغيلة في المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية. وهو أمر ينجم، من جهة، عن الدور الحاسم الذي يلعبه الانتاج المادي في تطور المجتمع. كما ينجم، من ناحية ثانية، عن أن سد

حاجات الشغيلة المتنامية باستمرار غير ممكن إلا عند توفر مستوى عـالٍ من تطـور القوى المنتجة.

ويبدو بناء قاعدة الاشتراكية المادية التكنيكية، الى هذا الحد أو ذاك، المهمة العامة التي تقع على عاتق جميع البلدان السائرة في طريق الاشتراكية. ثم إن حجم الأعمال ليس واحداً في مختلف البلدان. وهو أمر يتعلق بمستوى تطورها الاقتصادي.

ففي البلـدان الزراعيـة يتطلب الأمـر خلقـاً جديـداً، أو قريبـاً من الجديـد، للفـروع الأساسية الحيوية في الصناعة. وفي البلدان التي بـدت الصـناعة فيهـا متطـورة تنشـأ ضرورة لإجراء تحويل جذري في بنية الانتاج الاجتماعي، ولتصفية توزيـع الانتـاج اللاعقلانـي ... الخ. لهذا فان شروط خلق القاعدة التكنيكية المادية للاشتراكية ليسـت واحدة في مختلف البلدان.

أما طريق خلق القاعدة التكنيكية المادية للاشتراكية فهو التصـنيع الاشـتراكي. إنـه يعني تطوير الصناعة، والثقيلة منها، قبل كل شيء، كما يعـني اعـادة بنـاء الاقتصـاد الوطني كله على أساس التكنيك الآلي الطليعي في المرحلـة الانتقاليـة، وهمـا أمـران يتطـوران في ظـل سـيادة الملكيـة الاجتماعيـة على وسـائل الانتـاج من أجـل زيـادة رفاهية الشغيلة.

ان التصنيع الاشتراكي يؤدي الى اجراء هذا التغيـير في بنيـة الانتـاج الاجتمـاعي الذي يجعل الصناعة الثقيلة، ولا سيما صناعة الآلات منها، تلعب الـدور القيـادي في اقتصاد الوطن. إن الصناعة الضخمة هي الأساس الذي تقوم عليه اعادة تزويد جميع فروع الاقتصاد الوطني بـالتجهيزات التكنيكيـة، وهي الأسـاس في توطيـد الاسـتقلال الاقتصادي التكنيكي وقوة الدفاع عن الوطن.

لقد تميز التصنيع الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي، قبل كل شيء، بسرعة تطوير الصناعة الثقيلة، ولا سيما انتاج الآلات والتجهيزات.

وهو أمر نجمت ضرورته عن أن الاتحاد السوفييتي كـان بلـداً متخلفـاً في الميـدان الاقتصادي التكنيكي. لقد كان اقتصاده اقتصاداً فلاحياً صغيراً. لهذا كان ينطوي على أساس اقتصادي متين لإنبعاث الرأسمالية. كما أن الدولة السوفييتية وَجَدَت نفسها في

حصار فرضته الدول الرأسمالية وهي التي كانت تميل الى القضاء على الدولة السوفييتية أو الى إضعافها على الأقل.

كل هذا فرض الحاجة الى تأمين وتيرات سريعة في التصنيع الاشتراكي مكنت لها أفضليات النظام الاشتراكي في الاقتصاد. فقد أتاح هذا النظام تحريك جميع مصادر الوطن وتوجيهها نحو التطوير السريع للصناعة الثقيلة.

كانت الموارد الأساسية للأموال التي اقتضاها التصنيع الاشتراكي تتأتى عن مداخيل الصناعة الاشتراكية، ومداخيل الاقتصاد الزراعي وعن التجارة الداخلية والخارجية، وعن الجهاز المصرفي. لقد أعطت هذه المصادر مليارات الروبلات. وهو أمر أتاح توظيف استثمارات أساسية ضخمة في الصناعة، وفي الصناعة الثقيلة خاصة.

لقد رافقت تنفيذ التصنيع الاشتراكي صعوبات لا توصف. فكان على شغيلة الوطن السوفييتي لا التغلب على التخلف التكنيكي الاقتصادي المريع، فحسب، بل وتصفية الدمار الناجم عن الحرب. لقد سببت الحرب الامبريالية والأهلية خسارات مريعة للدولة السوفييتية الفتية.

هذا وقد نُفِّذَ التصنيع الاشتراكي ايضاً في ظروف من العزلة الدولية. كان الوطن السوفييتي في وضع القلعة المحاصرة، وفُرِضَ عليه في الأزمنة الاولى حصار اقتصادي.

لقد أُعلِنَت خطة تصنيع الاتحاد السوفييتي في مؤتمر الحزب الرابع عشر في عام 1925. وتمكن الشعب السوفييتي، خلال فترة تاريخية قصيرة (12 – 15 سنة)، لا من تصفية ما ورثه عن الرأسمالية من تخلف اقتصادي تكنيكي فحسب، بل ومن تحويل الوطن الى دولة صناعية جبارة.

لقد أُنشِئَت في الخطط الخمسية السابقة للحرب فروع جديدة في الصناعة: كصناعة الجرارات، والسيارات، وصناعة الآلات، والطائرات ... الخ. وإزداد نصيب الصناعة في منتوج الاقتصاد الوطني الاجمالي زيادة جوهرية.

ونظـراً للأفضـلية الـتي نالهـا تطـوير الصـناعة الثقيلـة تغـيرت البنيـة القطاعيـة للصناعة. فازداد نصيب انتاج وسائل الانتاج (الفرع الاول) في المنتجات الصـناعية من 33.3% في عام 1913، إلى 61.2% في عام 1940.

ففي نهاية الخطة الخمسية الثانية (1937) احتل الـوطن السـوفييتي، بالنسـبة الى حجم المنتجات الصناعية، المنزلة الاولى في اوروبا، والثانية في العالم.

وكـان لتنفيـذ التصـنيع في البلاد السـوفييتية، في مثـل هـذا الـزمن القصـير، أهميـة اجتماعية وسياسية كبيرة. فجـاء في موضـوعات لجنـة الحـزب الشـيوعي السـوفييتي المركزية عن «السنوات الخمسين من عمر ثورة اوكتـوبر الاشـتراكية العظمى» أن الثورة المذكورة انشأت القاعدة المادية الضرورية لتوطيد استقلال الوطن السـوفييتي الاقتصادي، ولإعادة بناء جميع فروع الاقتصاد الوطـني تكنيكيـاً، ولإقامـة الاقتصـاد الزراعي على اساس اشتراكي جديد. لقد وطَّدَ التصنيع دعائم الملكية الاجتماعيـة في قطاعـات الاقتصـاد الحاسـمة، وأمَّنَ تنحيـة العناصـر الرأسـمالية في المدينـة، وظَفَـرَ القطـاع القطـاع الاشـتراكي في الصـناعة، ونمـو الطبقـة العاملـة، كمـا سـهل توطيـد دورها القيادي في المجتمع، وتدعيم قدرة الوطن الدفاعية والاقتصـادية.

ومن خلال عملية التصنيع الاشتراكي حدث تقـارب في مسـتويات تطـوير منـاطق الـوطن الـتي كـانت متـأخرة في المجـال الاقتصـادي والثقـافي. وقـد أنشـأت شـعوب الاتحـاد السـوفييتي المتعـددة القوميـات في بلـدانها، اسـتناداً الى المسـاعدة الأخويـة المتبادلة، صناعة حديثة، وملاكات وطنية لطبقتها وفئتهـا المثقفـة، كمـا طـورت هـذه الشعوب ثقافتها القومية، شكلاً، والاشتراكية، جوهراً.

وكـانت للتصـنيع الاشـتراكي المنفـذ في الاتحـاد السـوفييتي أهميـة دوليـة عظمى. **فتحويل الوطن المتأخر، سابقاً، الى دولة صناعية جبارة، في فترة زمنيـة سـريعة، أثبت الميزة التي لا جدال فيها والتي يتمتع بها النظام الاقتصادي الاشتراكي**[16].

هذه التجربة التي قام بها الاتحاد السوفييتي في مجـال التصـنيع اسـتخدمتها بلـدان اخرى سـائرة في طريـق الاشـتراكية، اسـتخداماً خلاقـاً. لقد قـام شـغيلة هـذه البلـدان

---

16 - التوكيد بالخط العريض من الناسخ الالكتروني. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

بالتصنيع الاشتراكي في ظروف تاريخية اكثر ملاءمة من ظروف الاتحاد السوفييتي ذاته. فاعتمد هؤلاء الشغيلة على المساعدة الشاملة التي قدمها الاتحاد السوفييتي وبلدان المنظومة الاشتراكية العالمية، المتطورة صناعياً. وهو أمر ساعد على تخفيف اضطراب خطط التطوير الصناعي، وسرع عملية التصنيع الاشتراكي وسهلها. كما أتاح نمو تقسيم العمل الاشتراكي لهذه الخطط أول ما اتاح، ان تعير انتباهاً لإيجاد وتطوير تلك الفروع الصناعية التي تتوفر لها في الوطن المعين أفضل الشروط (من موارد مواد اولية، وملاكات ... الخ).

لقد تمت عملية التصنيع الاشتراكي، في الوقت الحاضر، أو أشرفت على الانتهاء، في معظم البلدان الاشتراكية. فالبلدان التي كانت ذات اقتصاد زراعي، في الماضي، اصبحت الآن بلاداً صناعية زراعية.

إن التصنيع الاشتراكي يخلق المقدمات المادية لتنفيذ الحلقة الثانية من برنامج بناء الاشتراكية اللينيني، حلقة تحويل الاقتصاد الزراعي تحويلاً اشتراكياً تدريجياً.

التحويل الاشتراكي للاقتصاد الزراعي

يتطلب انتصار الاشتراكية سيطرة الملكية الاشتراكية الاجتماعية لا في الصناعة، والنقل، والتجارة، فحسب، بل وفي الاقتصاد الزراعي أيضاً[17]. إن تعميم وسائل الانتاج في الاقتصاد الزراعي، في المرحلة الانتقالية الى الاشتراكية، هو ضرورة موضوعية شأنها شأن ضرورة تعميمها في الفروع الاخرى من الاقتصاد الوطني.

فليس بالامكان إقامة الصناعة على أساس اشتراكي في الوقت الذي تسيطر الملكية الخاصة على الاقتصاد الزراعي. **ان وجود مثل هذين الأساسين المتعارضين خلال زمن طويل لا يتيح للاقتصاد كله أن يتطور في طريق اشتراكي**[18].

---

17 - راجع الهامش رقم (3) والهامش رقم (6). - ملاحظة الصوت الشيوعي.

18 - التوكيد بالخط العريض من الناسخ الالكتروني. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

لقد كان الانتقال باستثمارة الفلاح الصغيرة الخاصة الى الاشتراكية في الوطن السوفييتي مشروطاً بضرورة حل التناقض بين الصناعة الاشتراكية المتنامية بسرعة، وبين الاقتصاد السلعي الصغير المتأخر في الزراعة. ففي الوقت الذي كان يحدث تجديد انتاج موسع في الصناعة الآخذة بالتطور بوتيرات سريعة، كان الاقتصاد الفلاحي الصغير غير قادر إلا على القيام بتجديد انتاج بسيط. وفي مثل هذه الأوضاع لا يمكن أن تؤمن لمراكز العمل المتطورة بشكل عاصف، المواد الغذائية اللازمة، وللصناعة، المواد الاولية الزراعية.

ان وجود الصناعة الاشتراكية الضخمة، على المدى الطويل، مع الاقتصاد الزراعي الفلاحي الصغير، يجعل من ميول الفلاحين القائمة على الملكية الصغيرة، ومن انبعاث العناصر الرأسمالية، تبعاً لذلك، يجعل منها خطراً يهدد البناء الاشتراكي. فكان لا بد من استبدال [الاستثمارة الفلاحية الصغيرة الضعيفة الانتاج بالاستثمارة الاشتراكية الضخمة].

لقد برهن ماركس وانجلز بصورة علمية على المبادىء الأساسية للانتقال بالاستثمارة الفلاحية الفردية الى طريق الاشتراكية، وهي المبادىء التي تتجاوب ومصالح شغيلة الريف، وتؤمن ظفر العلاقات الاجتماعية الجديدة في الاقتصاد الزراعي. كما أشارا الى امكانية وضرورة توحيد الفلاحين، طوعياً، في استثمارات تعاونية، بعد انتصار الثورة البروليتارية.

وعندما طور لينين نظرية ماركس وانجلز تطويراً خلاقاً، وضع برنامجاً شاملاً لتحويل الاقتصاد الزراعي، اشتراكياً، على اساس التعاونيات، وضع برنامج التعاون.

هذا البرنامج اللينيني التعاوني طالب، أولاً، باستخدام شامل لمختلف أشكال التعاون عند الانتقال بطبقة الفلاحين الى طريق الاشتراكية. يقول لينين بأن التعاونية تصبح، في ظروف انتقال السلطة الى أيدي الطبقة العاملة، وانتقال وسائل الانتاج الأساسية الى الملكية الاجتماعية، أعظم تفهماً وفائدة، ولهذا بالذات، تصبح أقرب

الى التحقيق عن طريق تحويل الاقتصاد الزراعي اشتراكياً. هذه التعاونية تؤمن، على أوفى صورة، الجمع بين مصلحة الفلاح الفردية وبين المصلحة العامة.

كما طالب، ثانياً، بأن يكون الانتقال بالفلاح من الاستثمارة الفردية الى الانتاج الجماعي، عن طريق الاقناع والطوعية.

وحدد، ثالثاً، أيضاً أن يكون السير في طريق التعاون متواصلاً وتدريجياً، بدءً من أبسط أشكاله. فالفلاح الذي كان يدير اقتصاده، عبر العصور، بصورة فردية، لا يستطيع التآلف مع عادات العمل الجماعي إلا تدريجياً، مشاركاً، في البداءة، في أبسط اشكال التعاون وأقربها فهماً منه، شكل تعاونيات التموين والبيع والكريدي، ثم الشكل الانتاجي. إن تطور أبسط أشكال التعاون في مجال التموين، والبيع، والكريدي، بالاضافة الى التجربة الايجابية التي حققتها، عملياً، الاستثمارات الحكومية والتعاونية، يُظهِران للفلاحين أفضلية الاستثمار الاشتراكي الضخم في الزراعة، ويغرسان فيهم عادات الإدارة التعاونية في الاستثمار.

كما طالب، رابعاً، بقيادة الطبقة العاملة لبناء الاشتراكية في الريف وتقديمها للفلاحين مساعدة مادية ومالية وتنظيمية شاملة. يقول لينين بان الانتقال بالفلاح الى طريق الاستثمارة الجماعية الضخمة لا يمكن أن يتم عفوياً من ذاته. إن الطبقة العاملة مدعوة الى العمل بكل جد من أجل حل مهمات الاقتصاد الزراعي الملحة، لا عن طريق تطوير العمل التنظيمي والتربوي في الريف، فحسب، بل وعن طريق مد الفلاحين ايضاً بوسائل الانتاج، والملاكات، والبذار، والكريدي ... الخ.

كان الاتحـاد السـوفييتي أول من حقـق تحويـل الاقتصـاد الـزراعي اشـتراكياً. وقـد أُعلِنَت خطة التحويل التعاونـي التدريجي[19] فيه في مؤتمر الحزب الخامس عشر، في عام 1927.

لقـد أدى العمـل الـتربوي والتنظيمي الضــخم الـذي قـام بــه الحــزب الشــيوعي السـوفييتي الى حـدوث انعطـاف جـذري، في النصـف الثـاني من عـام 1929، في

19 - هنا يجب علينا أن ننبه القارىء الكريم الى أن مؤلفي هـذا الكـراس حـاولوا التسـتر على الأخطاء المدمرة التي قامت بها السلطة السوفييتية تحت قيادة ستالين في تنفيـذ تجميـع الزراعـة. فمن يقرأ ما كتب في هذا الكراس حول تجميع الزراعة الذي جرى في الاتحاد السوفييتي يخـرج بصورة وردية عن ما جرى. لكن الحقيقة التاريخية عكس ذلك تماماً. فاولاً، تمت عمليـة تجميـع الزراعة في الاتحاد السوفييتي بصورة سريعة جدا وليس متدرجة كما يدعي هذا الكراس. فقد تم القضاء على الاستثمارات الفلاحية الصغيرة وتصفيتها خلال 10 أيام فقط!! وتم نهب الأريـاف!! وكـانت العمليـة – بالضـد ممـا أوصـى لينين – قائمـة على العنـف والقمـع وليس على الأقنـاع والطواعية!! تسسب كل هذا برد فعل سلبي عند الفلاحين. فقـاموا بـذبح مواشـيهم لكي لا يقومـوا بتسليمها للدولة، مما ادى الى مجاعة عظيمـة في الاتحـاد السـوفييتي!! ورفـع الفلاحـون السـلاح ضد الثورة، فقمعم ستالين بأن أطلق الجيش الأحمر السـوفييتي ليسـحقهم بالـدبابات!! فهـدم بـذلك التحالف العمالي – الفلاحي، الذي يشكل بأعتراف ستالين نفسه عمـاد ديكتاتوريـة البروليتاريـا!! كانت الحصيلة ثقيلة جداً: ابادة 4 ملايين مـواطن سـوفييتي (أغلبهم مـات بسـبب المجاعـة وليس القمع، الذي شمل بصورة رئيسية الكولاك والفلاحين المتوسطين، كمـا يـرى أغلب المـؤرخين)، هدم التحالف العمالي – الفلاحي، مجاعة شاملة، تحول الاتحاد السـوفييتي الى دولـة مدمنـة على اسـتيراد الغلال الزراعيـة وغـير قـادرة على سد احتياجهـا الـذاتي الى الحبـوب، تخلـف شـامل ومزمن في الزراعة السوفييتية!! ومما يجدر ذكره هنا ان ثلـثي المشـاكل الاقتصـادية الـتي كـان يعاني منها الاتحاد السوفييتي قبيل انهياره كانت في الزراعة!! ومما له دلالته: ان روسـيا عـادت لتصبح اكبر دولة مصدرة للغلال الزراعية والحبوب بعد سقوط الاتحاد السوفييتي السابق والغاء مزارع الدولة الجماعية!! انه عارٌ على الحركة الشيوعية والاشتراكية الروسـية مـا بعـده عـار!! كان بالإمكان تجنب كل هذه المآسي لو ان ستالين سمع لصوت العقل الذي مثله البرنـامج البـديل للتجميع الزراعي، الذي طرحه ليـون تروتسـكي، وهـو برنـامج تـدريجي حقيقي قـائم على تنفيـذ التجميـع الـزراعي على اربعـة مراحـل: مرحلـة التعـاون المشـترك حيث تبقى حيـازة الأرض ووسائل الانتاج والتوزيع فردية للفلاحين ويقتصر التجميع على التساعد المشـترك بين الفلاحين، مرحلة دمج الأراضي مع الابقاء على وسائل الانتاج الاخـرى فرديـة للفلاحين ويتم نحـو 70% من التوزيع حسب العمل المنجز لكل فلاح في حين يوزع حوالي 30% البـاقي حسـب مسـاهمة كـل فلاح بمسـاحة الأرض، والمرحلـة الثالثـة (مرحلـة المـزارع التعاونيـة) حيث تجمـع وسـائل الانتاج لتصبح كالأرض ملكية تعاونية ويتم التوزيع حسب العمل المنجز لكل فلاح. اما المرحلـة الرابعة، وهي مرحلـة مـزارع الدولـة الجماعيـة، فيتحـول فيهـا الفلاحـون الى عمـال زراعيـون يتقاضى الواحد منهم اجراً ثابتاً مثل عامل المصنع. وهنا واجب علينا أن ننبه الى ان الحركة ←

صفوف الفلاحين لصالح الكولخوزات. وأصبحت جماهير الفلاحين الأساسية جماهير كولخوزية. وابتدأت في الريف حركة تعاونية متماسكة جرت على أساسها تصفية آخر وأوسع طبقة للمُستثمِرين، هي طبقة الكولاك.

وقرابة هذا الزمن بُدأً بالتطور الأساس الصناعي لإعادة تزويد الاقتصاد الزراعي بالتجهيزات التكنيكية. فنُظِّمَت محطات الجرارات والآلات لخدمة حاجات الكولخوزات الانتاجية، وهي المحطات التي أصبحت نقاط دعم الحكومة السوفييتية في الريف.

كانت هذه المحطات تُستَخدَم، لا لتقديم مساعدة انتاجية للكولخوزات، فحسب، بل وكانت أيضا مراكز القيادة السياسية في القرية.

ثم إن انشاء السوفخوزات لَعِبَ دوراً كبيراً في تحويل الريف اشتراكياً. كانت هذه المؤسسات بمثابة نموذج يؤكد تفوق الانتاج الجماعي الضخم على الاستثمارة الفلاحية الصغيرة، وقُدِّمَت للفلاحين مساعدات من أجل إنشاء الاستثمارات الجماعية. وخَصَّصَت الدولة الأموال لتمويل انشاء الكولخوزات والسوفخوزات. كما خُصِّصَ خيرة العاملين للقيام بالعمل التنظيمي في الكولخوزات.

ولم تقارب الخطة الخمسية الثانية على الإنتهاء (1937) حتى كان النظام الكولخوزي في الريف السوفييتي يحقق انتصاره الكامل. لقد أصبح 93.1% من

← الشيوعية العالمية تبنت برنامج تروتسكي لتجميع الزراعة بعد وفاة ستالين وطبق في كل الديموقراطيات الشعبية مع الفارق التالي: في الصين وكوريا الديموقراطية الشعبية تم التوقف عند انجاز المرحلة الثالثة (مرحلة المزارع التعاونية) ولم يتم الدخول الى المرحلة الرابعة (مرحلة مزارع الدولة الجماعية). فكان ان تم تجنب وقوع مذابح مدمرة كما وقع في الاتحاد السوفييتي السابق. لكن هبط الانتاج الزراعي، بسبب تراجع جدية عمل الفلاحين، وحصل عدم القدرة على سد الحاجة المحلية من الغلال الزراعية في الدول التي دخلت الى المرحلة الرابعة وسادت فيها مزارع الدولة الجماعية. اما الصين وكوريا الديموقراطية، اللتان توقفتا عند المرحلة الثالثة وسادت فيهما المزارع التعاونية، فقد حافظت على جدية العمل لفلاحيها، ونجحت الزراعة التعاونية فيها. واما المجاعة التي تعرضت لها كوريا الديموقراطية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وازمة النقص في الغلال الزراعية التي تعانيها حالياً فسببها الكوارث الطبيعة وقلة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة التي لا تتجاوز 20% من مجموع مساحة البلاد فقط بالنظر للطبيعة الجبلية الصخرية الوعرة للبلد، وليس فشل النظام الاجتماعي. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

الاستثمارات الفلاحية جماعية. ومركزت الكولخوزات 99.1% من اراضي استثمارات الفلاحين المزروعة. وهكذا سار الفلاحون في طريق الاشتراكية. وصودرت أدوات انتاج الكولاك، ووزعت على الكولخوزات.

كانت الأرتيل الزراعية هي الشكل الأساسي للاستثمارة الجماعية، وأمثل صورة للتوفيق بين مصالح الفلاح الخاصة والمصالح العامة. كانت الأرتيل تفتح امكانيات واسعة لزيادة مداخيل الفلاحين ورفاههم، على اساس نمو إنتاجية العمل. لم يكن تنظيم الكولخوزات ذاته ليعني اكثر من ظهور مؤسسات تبدو، من حيث الشكل، اشتراكية. وبقدر ما كانت هذه المؤسسات تُنشَأ من قبل ملاكين خاصين صغار، وكانت تتوفر في الريف عناصر رأسمالية، فان الدور الاول كان يقع على عاتق عملية تطوير جوهر الكولخوزات الاشتراكي حقاً. وهو أمر تطلب توطيد الكولخوزات اقتصادياً وتنظيمياً، وإدخال النظام الاشتراكي فيها، كما تَطَلَّبَ شن نضال حازم ضد بقايا الملكية الخاصة.

فما هي النتائج الاقتصادية – الاجتماعية لتحويل الاقتصاد الزراعي ثوريا؟

لقد أدى التحويل التعاوني للاقتصاد الزراعي الى التغلب على التناقض القائم بين الصناعة الاشتراكية الضخمة وبين الاستثمارة الفلاحية الصغيرة. فتحول الاقتصاد الزراعي الى اقتصاد سلعي ممكنن ضخم، يتيح زيادة رفاهية الفلاحين وتأمين تموين المدن بالمنتجات الزراعية، والصناعة بالمواد الأولية. وظهرت العلاقات الانتاجية الاشتراكية كلياً في الريف. وكان هذا الأمر ثورة كبرى في العلاقات الاقتصادية، وفي جميع نواحي حياة الفلاحين. لقد حررت الحركة التعاونية الريف، الى الأبد، من قيود الكولاك، ومن التمايز الطبقي، ومن الخراب والبؤس.

لقد وَجَدَت القضية الزراعية المعروفة حلها الحقيقي على اساس البرنامج التعاوني اللينيني.

وتحتفظ مبادىء هذا البرنامج التعاوني الأساسية بقوتها بالنسبة الى كل بلد يسير في طريق الاشتراكية. كما أن عملية التجميع التعاوني تتم، في الوقت ذاته، وفي كل

وطن اشتراكي، وفقاً للخصائص الوطنية والاقتصادية، الى ما هنالك، التي تكونت تاريخياً.

فقبل كل شيء، جرت عملية التجميع التعاوني الاشتراكي في كثير من هذه البلدان على اساس تكنيكي اكثر تقدما، وذلك بفضل تطوير التعاون الاقتصادي والمساعدة المتبادلة بين بلدان الاشتراكية بمختلف الطرق.

لقد جرت عملية التجميع التعاوني في بلدان الديموقراطية الشعبية في ظروف اصبح فيها قسم كبير من الأرض ملكاً خاصاً للفلاحين، في أعقاب عملية الاصلاح. وعند دخول الفلاحين في التعاونيات[20] كانت الأرض، في غالب الأحيان، تعتبر سهماً اجتماعياً، وتبقى، في الوقت ذاته ملكاً للفلاح عضو التعاونية. في حين كانت المداخيل توزع لا وفق العمل فحسب، بل وحسب مساحة الأرض المقدمة من الفلاح للتعاونية ايضاً. ولم تصبح الأرض ملكاً اجتماعياً، ولم توزع المداخيل على أساس العمل فقط، إلا في التعاونيات المتطورة التي هي، من حيث الأساس، من نوع الأرتيل الزراعي.

والآن ينتشر في معظم البلدان الاشتراكية، اكثر فأكثر، الشكل الأعلى للتعاونيات الزراعية الانتاجية، وهو الشكل القريب من الأرتيل الزراعية في الاتحاد السوفييتي.

ان تحويل الاقتصاد الزراعي اشتراكياً يجري، في بلدان الديموقراطية الشعبية، في ظروف اخرى من النضال الطبقي. وهو أمر يسمح بمعالجة تصفية الكولاك، كطبقة، بطريقة أخرى[21]. ففي عدد من البلدان عولِجَت القضية دون اللجوء الى المصادرة الزجرية[22]. ففي ظروف خاصة، وحسب الموقف الذي وقفه الكولاك من التدابير التي اتخذتها السلطة الشعبية، أُخِذَ قسم منهم كأعضاء في التعاونية. ومنح

---

20 - راجع الهامش رقم (19). - ملاحظة الصوت الشيوعي.

21 - لكن كان هذا ممكناً في الاتحاد السوفييتي نفسه لو ان ستالين سمع لصوت العقل الذي مثله برنامج المعارضة الشيوعية، البديل، للتجميع الزراعي الذي صاغه ليون تروتسكي ... راجع الهامش رقم (19) حول هذه النقطة. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

22 - لاحظ أيها القارىء العزيز: "المصادرة الزجرية"!! إن الكرّاس هنا يعترف بوقوع اعمال "زجرية" اثناء التجميع الزراعي في الاتحاد السوفييتي السابق، وهذا يتناقض مع الصورة الوردية التي رسمها قبل قليل في السطور السابقة!! - ملاحظة الصوت الشيوعي.

آخرون امكانية العمل في التعاونية، مؤقتاً، ثم أُخِذوا اعضاء فيها بعد اعادة تربيتهم بالعمل. وأكَّدَت تجربة بلدان الديموقراطية الشعبية، مرة اخرى، أن تصفية طبقة الكولاك، كطبقة، هي جانب من اعادة بناء الريف اشتراكياً. إلا أن طرق حل هذه المهمات يمكن أن تتباين وفقاً لتباين الظروف الموضوعية.

ان معظم بلدان الرابطة الاشتراكية العالمية قد حققت، نتيجة تنفيذها لتجربة الاتحاد السوفييتي والمبادىء الأساسية لبرنامجه في التعاون تنفيذاً خلاقاً، حققت نجاحات حاسمة في تحويل الاقتصاد الزراعي اشتراكياً. ففي عام 1964 كان نصيب القطاع الاشتراكي من مجموع الأراضي الزراعية، على نطاق المنظومة العالمية للاشتراكية، يفوق 90%.

الثورة الثقافية هي جزء لا يتجزأ من تحويل المجتمع اشتراكياً

ليس بالإمكان بناء المجتمع الاشتراكي من غير تحقيق نهوض جذري في ثقافة أوسع الجماهير الشعبية، من غير تحقيق الثورة الثقافية.

ان النظرية الماركسية اللينينية تنظر الى الثورة الثقافية كقانونية عامة من قانونيات الانتقال الى الاشتراكية.

وتتحدد الضرورة الموضوعية للثورة الثقافية، في أي بلد يبني المجتمع الجديد، أولاً، بأن الانتقال من تشكيلة اقتصادية اجتماعية الى تشكيلة أخرى، مرتبط، دائماً، بتقدم ثقافي عام، بتطور العلم والتكنيك. كما تتحدد، ثانياً، بأن الاشتراكية، خلافاً لأشكال المجتمع القائمة على الاستثمار، تتطلب مساهمة نشيطة من قبل أوسع جماهير الشغيلة في ادارة الدولة الاشتراكية وفي القضايا الاجتماعية. ان تطوير الانتاج الاجتماعي تطويراً تقدمياً سريعاً، وتحسين القاعدة التكنيكية، يتطلبان تهيئة الملاكات العديدة من العمال المهرة الموصوفين، وتكوين فئة مثقفة جديدة، من العمال والفلاحين، مخلصة لقضية الاشتراكية. وتؤدي الثورة الثقافية الى تجديد المجتمع روحياً والى خلق الثقافة الشعبية الحقة وتوطيدها. وهي عبارة عن مجموعة

من التدابير أمثال تصفية الأمية الواسعة الانتشار، وتصفية شبه الأمية بين السكان، وهو الأمر الموروث عن النظام السابق، وكذلك اعادة تثقيف الاخصائيين السابقين وخلق ملاكات الفئة المثقفة الاشتراكية، ورفع مستوى اعداد جماهير العمال والفلاحين الرئيسية، ثقافياً وتكنيكياً، الى الحد الذي يقتضيه الانتاج الممكنن، وتطوير ثقافة القوميات المُضطَهَدَة سابقاً، وتطوير العلم وتوطيد صلاته بالانتاج، والنضال ضد اضطهاد الانسان الروحي، وتثمين الايديولوجية الماركسية اللينينية.

كان الاتحاد السوفييتي اول من حقق الثورة الثقافية. ففي هذا الوطن صُفِّيَت أمية السكان الواسعة في برهة زمنية تاريخية قصيرة[23]. فاذا كانت نسبة المتعلمين، في عام 1897، بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 9 – 49 عاماً، 28.4%، ففي عام 1939، أصبحت النسبة 87.4%، وفي عام 1959، 98.5%.

لقد أصبح الاتحاد السوفييتي، من حيث الأساس، بلد المعرفة الشاملة. وفتحت أمام شعوب الوطن كلها آفاق واسعة نحو مناهل الثقافة والازدهار. ان كثيراً من الفئات القومية التي لم تكن لتمتلك، قبل الثورة، أبجدية كتابية خاصة بها، أصبحت لها في سنوات الثورة الثقافية هذه الأبجدية وتمكنت منها.

ونُفِّذَ في الوطن التعليم الابتدائي ذو السنوات الثماني الالزامي. وحَقَّقَ تأهيل الطبقة العاملة المهني التكنيكي نجاحات جبارة. كما أُسِّسَت شبكة واسعة من المعاهد الدراسية المتوسطة والعليا. ففي عام 1940 / 41 الدراسي كانت المؤسسات العليا وحدها تضم 812 الف طالب، أي ما يقرب من 6.5 مرات اكثر مما كان في روسيا القيصرية.

لقد حُلَّت، في الاتحاد السوفيتي، إحدى أعاظم مهمات الثورة الثقافية، أي إنشاء الملاكات الواسعة من فئة المثقفين الاشتراكية الشعبية. فاذا كان في الوطن، عام 1913، قرابة 200 ألف اختصاصي يعملون في الاقتصاد الوطني، بينهم 190 ألفاً من ذوي التعليم المتخصص العالي والمتوسط وغير المكملين للتعليم العالي، ففي

23 - لقد استغرق انجاز محو الأمية في الاتحاد السوفييتي السابق حوالي 20 سنة. ترى هل إن فترة 20 سنة يمكن اعتبارها قصيرة حقاً لانجاز محو الأمية في بلد الأمية متفشية بين سكانه؟! نترك الجواب للقارىء الكريم ... - ملاحظة الصوت الشيوعي.

عشية الحرب الوطنية الكبرى، أصبح عدد المتخصصين العاملين في الاقتصاد الوطني 2.401 مليون انسان بينهم 909 آلاف انسان حاصلين على التعليم العالي.

وفي سبيل تنفيذ التدابير المختلفة في مجال زرع الايديولوجية الجديدة في وعي الشغيلة، وتنمية ثقافتهم، لم تأل ديكتاتورية البروليتاريا جهداً، خلال المرحلة الانتقالية كلها، من أجل خلق الظروف المادية للثورة الثقافية، وتطوير نشر الكتب، وتوسيع شبكة المكتبات العامة وغيرها من مراكز الثقافة والمعرفة.

كما أن هذه المهمة، مهمة تأمين التطوير الثقافي للمجتمع، وقد حُلَّت بنجاح أيضاً في البلدان الأخرى السائرة في طريق الاشتراكية.

الطريق الاشتراكي لتطوير البلدان التي حصلت على استقلالها السياسي

لقد آبان كلاسيكيو الماركسية اللينينية أن سيطرة العلاقات السابقة للرأسمالية، أو العلاقات الرأسمالية اللامتطورة، في هذا البلد أو ذاك، ليست حائلاً لا يمكن تخطيه في انتقالها الى الاشتراكية، متخطية مرحلة التطور الرأسمالية.

ولم يربط مؤسسو الشيوعية العلمية إمكانية انتقال البلدان المتخلفة الى الاشتراكية، متخطية المرحلة الرأسمالية، لم يربطوها فقط بالشروط الموضوعية والذاتية الناشئة في هذا الوطن أو ذاك، بل وربطوها أيضاً بضرورة المساعدة المادية من جانب شغيلة البلدان التي انتصرت فيها الاشتراكية.

هذا التنبؤ تأكد بشكل ساطع عن طريق عملية بناء الاشتراكية في الجمهوريات القومية العائدة لروسيا السوفييتية، وكذلك في عدد من البلدان الأخرى مثل جمهورية منغوليا الشعبية حيث كانت تسود العلاقات السابقة للرأسمالية، فيما قبل الثورة.

إن انتقال عدد من البلدان، أو بعض مناطق الدول العديدة القوميات، الى طريق التطور الاشتراكي، يحدث عند توفر شرطين اساسيين: أولهما تبديل الشكل الحكومي لإدارة المجتمع السياسية تبديلاً ثورياً. وثانيهما، القيام بتحويلات

ديموقراطية ثورية عميقة الى هذا الحد أو ذاك في علاقات الوطن الاجتماعية الاقتصادية.

تؤكد التجربة التاريخية أن التطور في الطريق الاشتراكي في البلدان التي نضجت فيها الظروف الموضوعية والذاتية لبناء الاشتراكية المباشرة يحدث على أساس ديكتاتورية البروليتاريا التي تقوم في اعقاب تصفية سلطة المُستثمِرين (في الاتحاد السوفييتي مثلاً)، أو على أساس ديكتاتورية الشعب العامل الديموقراطية الثورية، وهي التي تتحول تدريجياً الى ديكتاتورية البروليتاريا (مثلاً في الجمهورية الشعبية المنغولية).

في الحالة الأولى تتحقق، الى جانب حل مهمات الثورة الاشتراكية، تحولات ديموقراطية عامة. وتُصفّى العلاقات السابقة للرأسمالية، وتصادر ملكية الأرض الضخمة في صالح الطبقة الفلاحية العاملة وغيرها. في هذه الحال يتحقق مجموع التحولات الثورية الاولية في المناطق القومية ذات العلاقات السابقة للرأسمالية، بتدرج اعظم مما في المناطق المتفوقة في تطورها. ونتيجة لذلك، يتوضع، من حيث العموم، اقتصاد ذو قطاعات متعددة، يلعب القطاع الاشتراكي الدور الأول بينها. ثم يتحول هذا القطاع الى نظام اقتصادي اشتراكي مسيطر بلا منازع، وتنقلب العلاقات الاجتماعية كلها الى علاقات اشتراكية.

هكذا حدث الانتقال الى الاشتراكية في المناطق المُستَعمَرَة من روسيا ما قبل الثورة، وكذلك في بعض البلدان الاخرى التي سارت في طريق التطور الاشتراكي.

ان المنظومة الاشتراكية العالمية تتحول، في الوقت الحاضر، الى عامل حاسم في تطوير المجتمع. ويعتبر من أهم سمات العصر الحاضر انهيار النظام الاستعماري للإمبريالية، وتحرر البلدان المُستَعمَرَة والتابعة من نير الإمبريالية.

حصيلة المرحلة الانتقالية

ظفر الاشتراكية

تَتِمُّ المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى المجتمع الجديد ببناء اول مرحلة من مرحلتي اسلوب الانتاج الشيوعي، مرحلة الاشتراكية[24].

لقد بُنيَّ المجتمع الاشتراكي، لأول مرة، في الاتحاد السوفييتي. وعُبِّرَ عن ظفر الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي، قانونياُ، بالدستور المعلن في عام 1936.

واستغرقت المرحلة الانتقالية من الرأسمالية إلى الاشتراكية في هذا البلد قرابة عشرين عاماً[25].

إن ظفر الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي وفي عدد من البلدان الاخرى انما يعني:

◄ تحول القطاع الاشتراكي الى نظام اقتصادي اشتراكي مسيطر من دون منازع. فيتحول الاقتصاد العديد القطاعات الى اقتصاد اشتراكي موحد. هكذا كان القطاع الاشتراكي، في الاتحاد السوفييتي، يُؤَلِّف، في عام 1937، 99% من الصناديق الانتاجية الاساسية، و 99.1% من الدخل الوطني، و 99.8% من منتجات الصناعة الاجمالية، و 98.5% من الانتاج الاجمالي للاقتصاد الزراعي، و 100% في تجارة المفرق للمؤسسات التجارية (بما فيها مؤسسات التغذية العامة).

◄ استبدال [العلاقات الانتاجية الرأسمالية، ثورياً، بالعلاقات الانتاجية الاشتراكية]. ومع ظفر الاشتراكية تتصفى علاقات استثمار الانسان للانسان[26]، واساس هذه العلاقات الاقتصادي: الملكية الرأسمالية الخاصة[27]. وتتوطد علاقات انتاجية

---

24 - راجع الهامش رقم (1). - ملاحظة الصوت الشيوعي.

25 - تسعة عشر عاماً. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

26 - يتطلب تحقيق ذلك توفر شرط النزاهة. راجع الهامش رقم (8). - ملاحظة الصوت الشيوعي.

27 - هناك اساس اقتصادي آخر لهذه العلاقات، يؤدي الى ظهور علاقات الاستغلال تلقائياً في المجتمع الاشتراكي **غير الناجز**، يتمثل هذا الأساس بانعدام الوفرة في الخيرات المادية المتأتي من عدم ارتفاع تطور القوى المنتجة الى مستوى عالي. فالغاء الملكية الرأسمالية الخاصة فقط من دون تحقيق الوفرة في الخيرات المادية يسمح بنشوء عناصر وطبقات رأسمالية جديدة داخل المجتمع الاشتراكي، ومن داخل الحزب الشيوعي الحاكم والطبقة العاملة ذاتهما. لذا يستمر ←

اشتراكية جديدة، علاقات التعاون الرفاقي، والمساعدة الاشتراكية المتبادلة، هذه العلاقات التي يعتبر أساسها الاقتصادي الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج. ومع ظفر الاشتراكية يقضى على الحيازة الطفيلية لثمار الانتاج. ويذهب الدخل الوطني كله الى الشغيلة، واليهم وحدهم[28]. ويطبق في المجتمع مبدأ «من كل انسان بقدر طاقته ولكل حسب عمله».

◄ خلق القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية في اعقاب التصنيع الاشتراكي، والتحويل الاشتراكي التدريجي للاقتصاد الفلاحي الصغير. وينتشر الانتاج الآلي الضخم انتشاراً عاماً. ويسيطر حتى في الاقتصاد الزراعي.

◄ التبدل الجذري في شروط حياة المجتمع المادية. فقوانين الرأسمالية الاقتصادية تتخلى عن المسرح، في حين تتمتع قوانين الاشتراكية الاقتصادية بآفاق واسعة من أجل عملها. وتستخدم الدولة الاشتراكية القوانين الاقتصادية في نشاطها العملي من أجل بناء الاشتراكية والشيوعية.

◄ التغلب بنجاح على تناقضات المرحلة الانتقالية. ان ظفر النظام الاشتراكي الكامل يقتضي التغلب على التناقض الأساسي في المرحلة الانتقالية، التناقض القائم بين الاشتراكية النامية وبين الرأسمالية المنهارة، ولكنها لم تصف بعد تصفية كلية. ويؤدي التصنيع الاشتراكي، والتحويل الاشتراكي للاقتصاد الزراعي الى التغلب على التناقضات بين السلطة السياسية الطليعية وبين الأساس الاقتصادي المتخلف، بين الصناعة الاشتراكية الضخمة التي تتطور وفق مبدأ تجديد الانتاج الموسع وبين الاقتصاد الفلاحي الفردي الصغير، الضعيف في إنتاجه.

→ الصراع الطبقي في المجتمع الاشتراكي غير الناجز – راجع كرّاس **"حول شيوعية خروشوف المزيفة والدروس التاريخية التي تقدمها للعالم / للحزب الشيوعي الصيني"** ومقال **"حول مسائل مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا / بقلم الرفيق كيم إيل سونغ"**. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

28 - يتطلب تحقيق ذلك توفر شرط النزاهة. راجع الهامش رقم (8). - ملاحظة الصوت الشيوعي.

◄ تبدل بنية السكان الطبقية. مع ظفر الاشتراكية تتصفى الطبقات المُستثمِرَة في المدينة والقرية[29]: الرأسماليون القدامى، والاقطاعيون القدامى[30]. هذا التبدل لا يصيب البنية الطبقية فقط، بل وطابع الطبقات، ووضعها في المجتمع. إن الطبقة العاملة، إذ تصفي الرأسمالية، وتحول وسائل الانتاج من الملكية الخاصة الى الملكية الاجتماعية، لا تعود طبقة محرومة من وسائل الانتاج. انها تتحول الى طبقة متحررة من الاستثمار وحائزة، مع الشغيلة جميعاً، على وسائل الانتاج. وتصبح الطبقة العاملة قائدة المجتمع الجديد والقوة البناءة فيه. ومع ظفر الاشتراكية يتصفى انفصال وسائل الانتاج عن الشغيلة الذين هم قوة المجتمع الانتاجية الاساسية. وتتوقف الطبقة العاملة التي تعمل في جميع فروع الاقتصاد الوطني، عن أن تكون سلعة. كما تتوقف طبقة الفلاحين عن ان تكون طبقة صغار المنتجين السلعيين. إنها تتحول الى طبقة جديدة متحررة من الاستثمار وتتطور على اساس الملكية الاشتراكية التعاونية الكولخوزية. وتساهم طبقة الفلاحين، متحدة مع الطبقة العاملة، إسهاماً نشيطاً في ادارة الدولة الاشتراكية. ان الاساس الاقتصادي العام، الذي يقوم عليه نشاط الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين التعاونيين، الاقتصادي، يقرب ما بين الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين، ويجعل اتحادهما اتحاداً لا انفصام له. وتنمو فئة المثقفين الاشتراكيين النابعة من الشعب، وهي الفئة المخلصة[31] لقضية بناء الاشتراكية والشيوعية.

◄ تصفية التناقض الذي كان قائماً بين المدينة والقرية، بين العمل الفكري والعمل الجسماني. فاذا كانت المدينة، في ظل الرأسمالية، تستثمر الريف، فانها، في ظروف الاشتراكية، تمده بالمساعدة التكنيكية والتنظيمية والثقافية. كما ان الريف الاشتراكي، بدوره، يمون المدينة بالمواد الغذائية والمواد الأولية. ومع هذا ففي

---

29 - لكن تتكون تلقائياً عناصر وطبقات رأسمالية جديدة، في المجتمع الاشتراكي غير الناجز، **فيستمر بذلك الصراع الطبقي** ... راجع الهامش رقم (27). - ملاحظة الصوت الشيوعي.

30 - وحتى هؤلاء القدامى سيتحولون الى طبقات معادية **منزوعة الملكية** ... - ملاحظة الصوت الشيوعي.

31 - يجدر هنا التذكير بأن الحديث يدور تحديداً عن فئة المثقفين الاشتراكيين وليس عن كل فئة المثقفين، التي تضم، أيضاً، فئات برجوازية معادية. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

الاشـتراكية تبقى فـوارق أساسـية بين المدينـة والقريـة، بين العمـل الفكـري والعمـل الجسدي.

◄ التبدل الجذري في وضع الشغيلة المادي ومستواهم الثقافي. فمع تصفية الطبقات المُستثمِرة واسـتهلاكها التبـذيري يصـبح الـدخل الوطـني كلـه ملكـاً للشـعب. كمـا أن شروط العمل تتبدل تبدلاً جذرياً. فتتحسـن شـروط سـكن النـاس في الريـف والمدينـة تحسناً أساسياً، وتصبح جميع منجزات الثقافة الحديثة منجزات الشغيلة أنفسهم.

◄ تصفية التباين السياسي والاقتصادي بين الأمم. ان بناء الاشتراكية يرافق تطـور جميع القوميات والأقليات تطوراً اقتصادياً وثقافيـاً شـاملاً. وتقضـي الاشـتراكية على الأُسُس التي تولد الاضطهاد والتباين بين الأمم.



وعلى أسـاس عموميـة المصـالح الجذريـة بين العمـال والفلاحين والمثقفين، تقـوم الوطنية الاشتراكية.

إن الاتحـاد السوفييتي، الـذي بـنى الاشـتراكية، يـدخل مرحلـة جديـدة من التطـور، مرحلة الانتقال التدريجي نحو الشيوعية.

ويتمتع بناء المجتمـع الاشـتراكي في الاتحـاد السـوفييتي بأهميـة تاريخيـة عالمية. ونتيجة لذلك، ثَبُتَتَ امكانية تصـفية الرأسـمالية، والقضـاء على اسـتثمار الانسـان من قبـل الانســان، وبنــاء المجتمــع الجديد. ان الجهـود البطوليـة الـتي بـذلها الشـعب السوفييتي، كانت مثـالاً سـاطعاً يحتذيـه شـغيلة البلاد الاخـرى في نضـالهم في سـبيل التحرر من عبوديـة العمـل المـأجور، ومن اجـل بنـاء مجتمـع جديد. لقـد كـانت هـذه الجهود شـاهداً على إمكـان تحويـل افكـار الماركسـية اللينينيـة الى واقـع حي تحـويلاً ظـافراً.

لقـد حقـق شـغيلة البلـدان الاخـرى السـائرة في طريـق الاشـتراكية، باسـتخدامهم القانونيات الاساسية للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية، اسـتخداماً خلاقـاً، حققـوا نجاحـات حاسـمة في تحويـل المجتمـع الرأسـمالي، ثوريـاً، الى مجتمـع اشـتراكي.

فصفيت في معظم هذه البلدان القطاعات العديدة في اقتصادها، وبُنِيَت اسس المجتمع الاشتراكي.

لقد جاء في برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي أن وحدة قوى المعسكر الاشتراكي تضمن، كما ينبغي، كل وطن اشتراكي من مؤامرات الرجعية والامبريالية. ان اندماج الدولة الاشتراكية في معسكر واحد، ووحدتها المتوطدة، وقوتها المتنامية باستمرار، تؤمن ظفر الاشتراكية والشيوعية التام في نطاق المنظومة كلها»[32].

إن انشاء المجتمع الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي، وبناءه الظافر في البلدان الاخرى السائرة في طريق التطور الاشتراكي، هما شاهدان على انتصار الماركسية اللينينية، القوة الحيوية العظمى للنظام الجديد.

لقد اعتَمَدَت سياسة الدولة الاشتراكية، منذ البداءة، على استخدام قوانين الاشتراكية الاقتصادية استخداماً واعياً، وهي القوانين التي نشأت في المرحلة الانتقالية. هذه القوانين تتطور تطوراً شاملاً في اعقاب انتصار الاشتراكية. وسنستعرض أثرها في فصول اخرى.

---

32 - «برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي»، ص 20.